جامعة مولود معمري
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأورو – متوسطية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبين:

– قوداش جمال

– أونوغ سماعيل

إشراف الأستاذة :

– د. شيخ فتيحة

لجنة المناقشة:

الأستاذة : د.لعمراني ..... رئيسا

الأستاذة: د.شيخ فتيحة ..... مشرفا و مقررا

الأستاذة:أ.نوري .....عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2016-2017

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين

الى كل افراد عائلتي

الى اصدقائي

جمال

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين

الى كل افراد عائلتي

الى اصدقائي

سماعيل

شكر و تقدير:

الحمد و الشكرلله على توفيقنا في إنجاز هذا العمل

نتقدم بالشكر و العرفان للأستاذة "شيخ فتيحة" لتقبّلها الإشراف على هذا العمل ، وعلى كلّ ما قدّمته من النصائح و الإرشادات القيمية.

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم بمناقشة هذه المذكرة.

وإلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري تيزي وزو.

كما نشكر موظّفي مكتبة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري بتيزي وزو.

وإلى كل من ساهم من بعيد أو قريب في إنجاز هذا العمل.

مقدمة:

شهدت العلاقات الدولية بعد النصف الثاني من القرن العشرين تغيرا جذريا في ميكانزماتها، خاصة بعد الثمانيات، حيث ظهرت موجة العولمة عن طريق التحرر الاقتصادي والتطور التكنولوجي والمواصلات وسهولة التنقل وغيرها من التطورات الجديدة التي يعرفها العالم، أعطت ميزة جديدة للنظام العالمي متمثلة في الاتجاه نحو إقامة تكتلات وتجمعات دولية تسعي إلى تحقيق الاندماج إقليميا أو دوليا وتأخذ هذه التجمعات مظاهر اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية وأمنية.

هذا ما دفع بالإتحاد الأوروبي الذي يعتبر من أنجح التكتلات الاقتصادية في العالم وأثقلها وزنا إلى طرح مبادرات خاصة بمنطقة المتوسط بهدف جعل هذه المنطقة فضاء تبادليا كبيرا عن طريق الحوار والتبادل والتعاون من أجل تحقيق السلم و الاستقرار وتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا، كما سعت الدول المتوسطية النامية على غرار الجزائر التي عرفت مرحلة انتقالية في التسعينات للدخول في النظام العالمي الجديد عن طريق التحرير والانفتاح الاقتصادي وقد جاء طرح الشراكة الأورومتوسطية فرصة لهذه الدول لتحقيق التنمية والدخول في النظام العالمي الجديد.

وقعت الجزائر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في أفريل 2002 ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، تشمل هذه الاتفاقية الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، حيث تحاول هذه الدراسة التركيز على الجانب الاقتصادي للاتفاقية، فنظرا للمشاكل الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ الإستقلالها، فهي تطمح عن طريق الشراكة الأورومتوسطية كأسلوب جديد للعلاقات الأوروجزائرية إلى الخروج من الوضع الاقتصادي المتأزم لتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الموضوع:

_ تكمن أهمية الموضوع في التعرف على طبيعة الاقتصاد الجزائري منذ الإستقلال والخطوات التي إتخذتها السلطات من أجل تفعيل الاقتصاد الوطني وكذلك دراسة حالة الشراكة الأوروجزائرية ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني.

_ تعتبر الشراكة الأورومتوسطية من أهم المواضيع التى دخلت العلاقات الأورومتوسطية والتى أجرت تغيرات عديدة على العلاقات بين ضفتي المتوسط من جهة الاتحاد الأوروبي ومن جهة أخرى دول جنوب المتوسط، حيث تحاول هذه الدراسة إبراز نتائج هذه الشراكة عن طريق دراسة حالة الشراكة الأوروجزائرية.

مبررات اختيار الموضوع:

لكل باحث له أسباب ودوافع ذاتية وموضوعية تدفعه إلى اختيار موضوعه فبالنسبة لموضعنا هذا تكمن هذه الدوافع فيما يلي:

_الأسباب الموضوعية:

يعد اختيارنا للموضوع بإعتبار موضوع الساعة، حيث أن اتفاق الشراكة الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 إلى يومنا هذا، هي الفترة الكافية لإجراء الدراسة على نتائج الشراكة، وخاصة أثرها على الاقتصاد الوطني، الذي يمر في هذه المرحلة الأخيرة في أزمة اقتصادية راجعة إلى أظهرتها انهيار أسعار المحروقات.

_الأسباب ذاتية:

الميول الشخصية لدراسة مثل هذه المواضيع، والأهم أن هذه الدراسة تتعلق بالوطن.

–الموضوع يدخل ضمن التخصص ويعتبر من المواضيع العلمية الحديثة في مجال العلاقات الدولية.

وفي هذا السياق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

فيما تتمثل نتائج الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري بعد مرور 12 سنة من دخولها حيز التنفيذ؟

و تتفرع هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية كنحو التالي:

1_ ما هي طبيعة الاقتصاد الجزائري؟

2_ ما هي طبيعة العلاقات الأوروجزائرية؟

3_ فيما تتمثل أهم إنعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الوطني؟

ولمحاولة الإجابة على هذه الأسئلة يمكننا صياغة هذه الفرضيات:

-الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع واحد كمصدر رئيسي لثروة وهو قطاع المحروقات.

-العلاقات الأوروجزائرية مبنية على التبعية فبذلك الشراكة الأوروجزائرية تخدم مصالح الاتحاد الأوروبي أكثر من مصالح الجزائر

- يعتبر إنفتاح الاقتصاد الجزائري على الدول الأوروبية تحدى ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني.

حدود الدراسة:

-الحدود الزمنية:

الفترة التي بنيت عليها الدراسة تبدأ عام 2002 هو تاريخ انعقاد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ودخوله حيز التنفيذ 2005 إلى عام 2010.

الحدود المكانية:

يمتد المجال المكاني لهذه الدراسة في منطقة المتوسط وبالخصوص الجزائر والإتحاد الأوروبي.

أهداف الدراسة:

1-محاولة التعرف على طبيعة الاقتصاد الجزائري

2-التعرف على ماهية الشراكة الأورومتوسطية بصفة عامة و الشراكة الاوروجزائرية بصفة خاصة.

3-دراسة تطور العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تقديم نتائج الشراكة الأوروجزائرية وأثرها على الاقتصاد الوطني.

مناهج الدراسة:

المنهج التاريخي:

1-هو منهج يستخدم للحصول على المعرفة عن طريق دراسة الظواهر التاريخية قصد تحليل الظواهر الحاضرة فلا يمكننا فهم الحاضر دون الرجوع إلى ماضيه، تم استخدام هذا المنهج لعرض تطور التاريخي للاقتصاد الجزائري وتطور الاتحاد الأوروبي وتاريخ العلاقات الأوروبية الجزائرية.

2- المنهج المقارن:

هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة ظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه أوجه الاختلاف فيما بين الظاهرتين أو أكثر تم استخدام هذا المنهج للمقارنة بين أطراف الشراكة الأوروجزائرية.

3-المنهج الإحصائي والمنهج الاستقرائي: من خلال ذكر بعض الإحصائيات، وتحليلها.

أدبيات الدارسة:

لقد حظي موضوع الشراكة الأوروجزائرية بالعديد من الدراسات ومنها:

-كتاب علي الحاج. سياسة دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، حيث تطرق بالتفصيل إلى الشراكة الأورومتوسطية، حيث ساهم هذا الكتاب بشكل كبير في إعدادنا لهذه المذكرة .

-رسالة ماجستير. براهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقيمية لإطار تعاون الجزائر الأوروبي على ضوء اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.

-رسالة ماجستير، جمال بوزكري، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري.

ولهذا إرتأينا لتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول : طبيعة الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: الجغرافيا الاقتصادية للجزائر.

المطلب الأول: جغرافيا الجزائر.

المطلب الثاني: موارد الجزائر.

المبحث الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في مرحلة الاشتراكية.

المطلب الثاني: الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق.

الفصل الثاني: العلاقات الأوروبية الجزائرية.

المبحث الأول: تاريخ العلاقات الأوروجزائرية.

المطلب الأول: تطور الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الأوروجزائرية في مرحلة التعاون.

المبحث الثاني: العلاقات الأوروجزائرية في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الأول: الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الثاني: الشراكة الأوروجزائرية (اتفاق الشراكة).

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول:أوضاع أطراف الشراكة (الجزائر والاتحاد الأوروبي).

المطلب الأول:أوضاع الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني:المؤهلات الاقتصادية للجزائر

المبحث الثاني: الشراكة الأوروجزائرية بين الأهداف والواقع.

المطلب الأول: أهداف الاتحاد الأوروبي من الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الثاني: واقع الشراكة الأوروجزائرية

المبحث الثالث: انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: الأثار الإيجابية للشراكة.

المطلب الثاني: الأثار السلبية للشراكة.

الفصل الأول

طبيعة الاقتصاد الجزائري

الفصل الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري.

تمهيد :

يتمحور هذا الفصل حول أساسيات ومرتكزات الاقتصاد الجزائري حيث نتطرق في المبحث الأول إلى الجغرافية الاقتصادية للجزائر، نتطرق فيه إلى الأهمية الجغرافية ومزايا الموقع الجغرافي للجزائر، كذلك الموارد التي تتمتع بها الجزائر ودورها في الاقتصاد الجزائري، أما في المبحث الثاني نتطرق إلى النظام الاقتصادي الجزائري منذ الاستقلال بداية بالنظام الاشتراكي، إلى النظام الرأسمالي أو اقتصاد السوق.

المبحث الأول: الجغرافيا الاقتصادية للجزائر.

يعتبر العامل الجغرافي أحد أهم العوامل في تحديد مدى أهمية الدولة ومدى قوتها السياسية والاقتصادية، فلها علاقة لا يمكن فصلها مع النظام السياسي والاقتصادي للدولة، فيمكننا فهم السلوك الاقتصادي والسياسي للدولة وتفاعلاتها وعلاقاتها مع الدول الأخرى عن طريق معرفة خصوصيات موقعها الجغرافي.

وفي هذا الصدد ظهر مصطلحين: "الجغرافيا السياسية" و "الجغرافيا الاقتصادية" اللذان يربطان بصفة مباشرة العامل الجغرافي بالسياسة والاقتصاد، ويثبتان مدى أهميته في تحديد طبيعة النظام السياسي والاقتصادي للدولة، فالجغرافيا السياسية تتمثل في ذلك العلم الذي يبحث في السمات الجغرافية لبلد ما وعلاقاته مع السلوك السياسي لتلك الدولة، فهو علم يختص بدراسة قوة الدولة وعلاقتها المكانية حسب الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية.[1]

1- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية.**

أما الجغرافيا الاقتصادية التي تعتبر فرعا هاما من فروع الجغرافيا، و تهتم بدراسة توزيع الموارد على سطح الأرض أي ما يدور على الأرض من نشاطات وتفاعلات بشرية وطبيعية، فالموارد تعتبر جزءا من الجغرافيا الاقتصادية لأنها تتناول دراسة مصادر الثروة وتفاعل وسائل استغلالها، فقد تقسم الجغرافيا الاقتصادية العالم إلى أقاليم اقتصادية حيث عرف الأستاذ "ماكرتي" "H. H. Mecarty" الأقاليم الاقتصادية على أنها "مناطق جغرافية تتفق فيما بينها بأنها في نفس مرحلة التقدم الاقتصادي" كما وضح قائلا "أن مهمة الجغرافيا الاقتصادية هي دراسة العلاقة بين الاقتصاد والمكان الجغرافي، وهدفها يجب أن يكون تقسيم سطح الأرض إلى أقاليم اقتصادية، ودراسة أشكال ومميزات هذه الأقاليم".[1]

المطلب الأول: جغرافيا الجزائر.

الخريطة رقم 1 :خريطة الحدود الجزائرية

Algérie

المصدر

:

1- محمد رياض، كوثر عبد الرسول، **الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية الإنتاج الحيوي**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط 5، 2012)، ص 20.

https://www.google.dz/maps/place/Alg%C3%A9rie/data=!4m2!3m1!1s0xd7e8a6a28037bd1:0x7140bee3abd7f8a2?sa=X&ved=0ahUKEwjlzOqzvdTWAhUDDxoKHQmnCBkQ8gEIJDAA

تتمتع الجزائر بموقع جغرافي استراتيجي منحها العديد من المزايا، حيث تقع في شمال غرب إفريقيا، تبلغ مساحتها حوالي 2.381.741 كلم^2 مما يجعلها في المرتبة الأولى عربيا وإفريقيا من حيث المساحة، كما يعتبر عمقها جنوبا نحو دول الساحل أحد أهم مميزات جغرافيا الجزائر حيث تشترك الحدود مع 6 دول إضافة إلى جبهة البوليزاريو، فمن الشرق تحدها كل من تونس وليبيا، من الجنوب نجد المالي والنيجر، موريطانيا والصحراء الغربية من الجنوب الغربي، والمغرب من الجهة الغربية.

كما تحتوي الجزائر على شريط ساحلي طوله 1600 كلم، ما يجعلها منفتحة على البحر الأبيض المتوسط، وذلك ما يفسر تواجد العديد من الموانئ على شواطئها، حيث نجد من الشرق إلى الغرب أهم الموانئ المتمثلة في ميناء غزوات، بني صاف، وهران، مستغانم، أرزيو، الجزائر العاصمة، بجاية، جيجل، سكيكدة وعنابة. كما يلعب الشريط الساحلي دورا رئيسيا فيما يخص تنقل السلع والأشخاص خاصة نحو أوروبا لقربها الجغرافي، كما يسمح لها بممارسة الملاحة والصيد البحري.

إذا اتجهنا نحو الجنوب الجزائري، نجد سلسلتان جبليتان: جبال الأطلس التلي وجبال الأطلس الصحراوي، آلتان تقسمان البلاد إلى ثلاث مناطق، منطقة التل، منطقة الهضاب العليا، ومنطقة الصحراء التي تملك منها الجزائر أكثر من 2.000.000كلم2 أي ما يعادل 6/5 من مساحتها الكلية. ففي منطقة التل هناك بعض السهول يتمركز فيها معظم النشاط الزراعي كما هو النسبة لسهل وهران، سهل متيجة، سهل سكيكدة وسهل عنابة، وتمتد ما بين منطقة الأطلس التلي والأطلس الصحراوي الهضاب العليا وهي سهول شبه جافة تستغل في زراعة الحبوب وتربية المواشي، أما الصحراء فهي تمتد جنوب الأطلس الصحراوي وهي

منطقة متكونة من مساحات من الحجارة الضخمة، ومن كثبان رملية، ومن منطقة جبلية في الجنوب الشرقي (جبال الهقار والتاسيلي).[1]

كما يعتبر الموقع الجغرافي للجزائر قريبا لأوروبا الغربية، حوالي 800 كلم من ميناء الجزائر العاصمة للوصول إلى ميناء مرسيليا عبر البحر الأبيض المتوسط، فبذلك فهي تمتلك العديد من الإيجابيات بدءا من الواجهة المتوسطية وسهولة الوصول المباشر نحو أوروبا الغربية خاصة فرنسا، إيطاليا وإسبانيا، إذ تعتبر هذه الدول الثلاث الدول الأكبر تعامل اقتصاديا مع الجزائر، حيث للصول إلى عاصمة الجزائر نحو عاصمة فرنسا نستغرق حوالي ساعة عن طريق الطائرة، وحوالي يوم عن طريق السفينة، وهذا ما يعتبر أحد المزايا الأولى للموقع الجغرافي الجزائري حيث يسهل عملية تنتقل الأشخاص والبضائع نحو الدول الأوروبية.

كذلك تموقع الجزائر كبلد يتوسط المنطقة المغاربية فهي تقاسم الحدود مع كل من المغرب، تونس، ليبيا، ومع الساحل الإفريقي مع كل من موريطانيا شمال إفريقيا ماعدا مصر، لكن رغم كل هذه المزايا إلا أن الجزائر لم تتمكن من استغلالها خاصة فيما يخص المجال الاقتصادي.[2]

1- أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، (ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط2، 1993)، ص 5.

2- Nouredine ABDI et autres, **Algérie, Maghreb le pari-méditerranéen, politique, le monde Arabe en débats**, (Paris Méditerranéen, institut du monde arabe, Paris, 2006), p 27-28.

المطلب الثاني: موارد الجزائر.

تمتلك الجزائر موارد طبيعية عديدة اكتسبتها من الموقع الجغرافي المنتسبة إليه، فتتمتع الجزائر بثروة هامة من الموارد الطبيعية المتمثلة أساسا في البترول والغاز الطبيعي، فقد تم الشروع في استغلال هذه الموارد بالتحديد سنة 1958 من قبل الاستعمار الفرنسي آنذاك، وذلك بعد اكتشاف أكبر حقلي للبترول والغاز الطبيعي في منطقتي حاسي مسعود وحاسي الرمل بجنوب الجزائر، فمنذ سنة 1962 واستقلال الجزائر تبنت السلطات السياسية التأميم والتخطيط المركزي الاقتصادي، الذي كانت الحكومة الجزائرية تسعى من ورائها إلى تحويل قطاع المحروقات إلى قطاع خاضع كليا للدولة يسير مركزيا.

الخريطة رقم 2 :خريطة الموارد الطبيعية في الجزائر

المصدر : https://www.sasapost.com/wp-content/uploads/051215_1229_4.png

كانت شركة سوناطراك (SONATRACH) *1، الشركة الوطنية الوحيدة للبترول والتي تم تأسيسها سنة 1963 والتي كانت في البداية مسؤولة فقط على نقل وتسويق منتجاتها البترولية، حتى سنة 1971 حيث تمكنت الجزائر من تأميم المحروقات حيث وسعت مهمة سوناطراك لتصبح شركة مسؤولة عن عمليات استخراج، تحويل وتصدير البترول، فقد سمح قرار تأميم المحروقات الذي جاء به الرئيس الراحل هواري بومدين بتاريخ 1971/02/24 للجزائر بأخذ حصة من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر، والتأميم الكلي لحقول الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى تأميم النقل البري للبترول والغاز.

فأصبح كل من الغاز والبترول الموردان الأساسيان اللذان يعتمد عليهما الاقتصاد الجزائري في مبادلاته الاقتصادية، فبذلك يصبح هذا الاقتصاد في تبعية مباشرة لأسعار النفط العالمية، ففي سنة 1986 مثلا مع انخفاض أسعار النفط جعل الجزائر في أزمة اقتصادية حقيقية أثرت بطريقة مباشرة على البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فمن تلك الفترة عرف قطاع المحروقات انفتاحا تدريجيا أمام مساهمة الشركات الأجنبية حيث سمح قانونالمحروقات لسنة 1986 للمستثمرين الأجانب بالبحث والتنقيب عن النفط وهذا من خلال اتفاقات لتقاسم الإنتاج.[2]

1) التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر:

يتواجد النفط في الجزائر منذ القدم، وكان يلاحظ على سطح الأرض، حيث تم استغلاله منذ العقد الفينيقي، ثم العهود الثالثة المتمثلة في الرومان، العرب والأتراك، وكان

(1*) Société Nationale pour le Transport et la Commercialisation des Hydrocarbures.

2 – سيدي محمد شكوري، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك مالية، غير منشورة (جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012)، ص 72-73.

النفط يستخدم في شكله الخام في أغراض مختلفة[1]، إلا أن في ذلك الوقت لم تكتشف البشرية بعد الأهمية الاقتصادية لهذه المادة، ولم تتمكن من استغلالها بطريقة أن تصبح هذه المادة أحد مصادر الطاقة الأكبر أهمية في العالم الحديث.

لكن فيما بعد مع التطور الصناعي في العالم وبروز أهمية البترول، وفي الموازي أصبحت الجزائر محتلة من طرف السلطات الفرنسية، فكثفت هذه الأخيرة جهودها في البحث عن المصادر الطاقوية في مناطق مختلفة من الجزائر، إذ تمكنت من الوصول إلى الاكتشافات الأولى في الربع الأخير من القرن التاسع عشر مع الأبحاث الأولى في سنة 1877 في منطقة عين الزفت قرب غيليزان بغرب الجزائر، وتليها فيما بعد اكتشافات أخرى حتى نهاية القرن في مناطق بشمال وجنوب الجزائر.

بدأ الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر مع بداية القرن العشرين، حيث تم حفر الآبار القليلة العمق في المناطق الشمالية للوطن (سور الغزلان وغيليزان) وبعدها ازدادت عمليات الاكتشاف لاسيما في الصحراء مع أبحاث "كونارادكيليان" (1922–1928) وبعدها من "نيكول مانشكوف" (1930–1935)، حتى سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولي في الصحراء وهو حقل "إيجلاج" الواقع بعين أمناس على الحدود الجزائرية الليبية، وفي نفس الوقت تم اكتشاف حقل حاسي الرمل المكثف بالغاز الطبيعي، إلى جانب أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل حاسي مسعود في جوان 1956 وهي السنة التي شهدت بداية عهد البترول في الجزائر، حيث تم إنجاز أول ممر أنابيب شحن البترول في الجزائر يربط ما بين حاسي مسعود وميناء بجاية، على امتداد 670 كلم، واستعملت لأول مرة في 30 نوفمبر

1– نبيل زغبي، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي غير منشورة، جامعة فرحات عباس –سطيف–، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012)، ص 26.

1959 عملية شحن على متن ناقلة البترول "ريڤل" بميناء بجاية اتجاه ميناء مرسيليا (فرنسا).[1]

بينما استمرت عملية التنقيب والاكتشافات من طرف المستعمر الفرنسي في صحراء الجزائر التي تضم أكثر من 80%من القطر الجزائري، وذلك ما أدى بالمستعمر الفرنسي إلى السعي بكل الوسائل لفصلها عن باقي التراب الجزائر في سياق مفاوضات إيفيان الممهدة للاستقلال، خاصة بعد الاكتشافات الموالية حيث تم اكتشاف حقل "أوهانت" بالجنوب الشرقي للجزائر في 1960، حقل "قاسي الطويل" عن بعد 150 كلم من حاسي مسعود، حقل "تين فوي تابنكورت" وحقل "روردالنوس" على بعد 350 كلم من جنوب شرق ورقلة في 1962.[2]

جدول رقم (01): تطور إنتاج وتصدير البترول والغاز الطبيعي في الجزائر منذ انطلاق أول شحنة.(1964–2010)

البترول		الغاز الطبيعي	
السنة	**الكمية (مليون طن)**	**السنة**	**الكمية (مليار م^3)**
1958	0.4	**1964**	1.32
1962	20.7	**1965**	1.75
1970	48.2	**1966**	2.11
1978	54.33	**1967**	2.6
2010	220	**2010**	145.8

(المصدر : نبيل زغبي، أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، (مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي غير منشورة، جامعة فرحات عباس –سطيف–، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012)، ص(27–28).

1– مرجع سابق، ص 26–27.

2– نبيل زعبي، مرجع سابق، ص 27.

من خلال هذه المعطيات يتضح لنا التطور الهائل لكميات استخراج وتصدير البترول والغاز الطبيعي في الجزائر، خاصة مع بداية الألفية الثالثة، وذلك كان عن طريق الأحداث التاريخية التي عرفها قطاع المحروقات الجزائري، والتي نستخلصها في النقاط التالية:

1-1- نشأة الشركة الوطنية "سوناطراك":

في 31 نوفمبر 1963، أسست شركة سوناطراك[1]، وكانت مهمتها الأساسية هو التحكم في نقل وتسويق المحروقات فقط[2]، فبعد استقلال الجزائر كانت تبحث مباشرة على بسط سيطرتها على ثرواتها النفطية التي بدأت تتضح مكانتها وأهميتها في الاقتصاد الوطني، حيث تعتبر هذه الشركة الأداة التي تحقق بها الجزائر الأهداف المسطرة عليها، والمتمثلة أساسا في التخلصعلى هيمنة الشركات الأجنبية (الفرنسية خاصة) على معظم الأنشطة البترولية[3]، وبعد ذلك تطورت مهمة سوناطراك بعدما وقعت على اتفاق شراكة مع الشركة الأمريكية المستقلة (Getty) لتصبح مهمتها تشمل مجالات البحث والتنقيب وصناعة المحروقات ما جعلها الشركة الوحيدة بـ من الأسهم[4]، حيث أصبحت في 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بالجزائر لتتولى مهام القيام بجميع الأنشطة: التنقيب، الإنتاج، النقل والتسويق، فتعتبر هذه الاستراتيجية السياسة التدريجية لاستعادة الجزائر لثروتها النفطية من يد الاستعمار الفرنسي الأمر الممهد إلى الوصول لقرارات التأميم الشهيرة في 1971/02/24.

1- أنشأت الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات –سوناطراك– بموجب المرسوم الرئاسي رقم 491/63 المؤرخ في 1963/12/31.

2- MUSTAPHA MEKIDECHE, **L'économie Algérienne à la croisé des chemins**, (Edition DAHLEB, Hydra-Alger, 2008), p. 30.

3- نبيل زغبي، مرجع سابق، ص 28.

4- MUSTAPHA MEKIDECHE, op.cit, p. 32.

1-2- الانضمام إلى منظمة الدول المصدرة للبترول:

أنشأت منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEP)1 * في 14 سبتمبر 1961 بعد اتفاق بين 5 دول تنتج ما يقارب80% من نفط العالم (العراق، إيران، الكويت، المملكة العربية السعودية وفينيزويلا) وكان هدفها الأول يتمثل في مواجهة المنافسة الدولية على النفط وحماية حقوق الأعضاء عن طريق التحكم في أسعار النفط.[2]

انضمت الجزائر إلى هذه المنظمة في جويلية 1969 حيث تحصلت على العديد من المزايا من طرف هذه المنظمة التي تعتبر أحد الأساسيات في نضال الدول الأعضاء للحصول على مرجعية أحسن وأفضل لمواردهم، وذالك في اجتماع طرابلس ديسمبر 1970 واجتماع طهرين فيفري 1971 حيث رفعت أسعار البترول بنسبة 35% إلى 70%.[3]

1-3- قرار تأميم المحروقات:

يعرف تأميم المحروقات على أنه تحويل الملكيات الخاصة إلى ملكية المجموعة أو الدولة، وهو نقل الملكية من الأفراد والشركات الخاصة إلى ملكية عامة، ويتم في غالب الأحيان عن طريق دفع تعويض عادل لأصحابها، فيعتبر التأميم أحد مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية خاصة في البلدان المستعمرة التي تطالب بالتحرر الوطني، مثل تأميم قناة السويس في مصر سنة1956، تأميم المحروقات في الجزائر سنة 1971.

أعلن قرار تأميم المحروقات في الجزائر من طرف الرئيس الجزائري السابق هواري بومدين يوم 24 فيفري 1971 بحاسي مسعود، حيث مكن القرار تثبيت الملكية والسيادة

---

* 1Organisation des pays exportateurs du pétrole.

2- نبيل زغبي، مرجع سابق، ص 28، 29.

3- MUSTAPHA MEKIDECHE,op.cit, p. 32.

الوطنية على الحقول النفطية مما جعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع وبسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة.[1]

ويأتي هذا القرار بعد استكمال مسار طويل المفاوضات تم الشروع فيها سنة 1967 من أجل استرجاع الثروات الوطنية حيث تم في البداية بتأميم الشركات البترولية غير فرنسية "British petrolum" في 1967، "Mobil oil" و "Esso" في 24 أوت 1967 و "Saell" في 20 ماي 1968، أما فيما يخص الشركات الفرنسية فقد مكنت الجزائر من أخذ 51% من فوائدها على غرار "CFPA"، "Petropar"، "SNPA" و "Coparese" وغيرها، على أن تقدم تعويضات نقدا باستثناء شركة "جيتي" التي يدفع لها التعويض بالنفط الخام.[2]

2- أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري:

يعتبر كل من البترول والغاز الموردين الأساسيين للاقتصاد الجزائري، حيث تعتمد الجزائر على قطاع المحروقات في مبادلاتها التجارية مع الدول الأخرى، لذلك أصبح قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري.

1) البترول:

قدرت الاحتياطات المؤكدة من البترول الخام بـ 11.3 مليار برميل، أي ما يعادل من الاحتياطات العالمية المؤكدة، وفي سنة 2003 بلغ الإنتاج المتوسط من البترول الخام الجزائري 1.2 مليون برميل يوميا، و حسب معدلات الاستخراج هذه فإن نفاذ البترول في الجزائر سوف يكون في غضون 20 سنة المقبلة، وهذا هو أكبر وأخطر تحدي مستقبلي تواجهه الجزائر في حالة ما لم يستطيع الاقتصاد المحلي تطوير قطاعات مصدرة أخرى

1- زغبي نبيل، مرجع سابق، ص 32.

2- عبد العزيز وطبان، "**الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985**، (الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992)، ص 151.

خارج المحروقات، وقد سمحت عمليات البحث والتنقيب من اكتشاف كميات هامة من البترول، وأكبر هذه الاكتشافات أعلنته شركة سوناطراك في فيفري 2004 وقد قدرت احتياطاته بحوالي 360 مليون برميل، وحسب تقديرات مؤسسة المسح الجيولوجي الأمريكية (U. S GoelogicalSuruey) فإن احتياط البترول في الجزائر قد تصل إلى 27.7 مليار برميل.

2) الغاز الطبيعي:

يأتي الغاز الطبيعي في المرتبة الثانية كأهم مورد طبيعي وأهم مصدر الدخل بعد البترول، وقد بلغت الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي حوالي 4.5 مليار متر مكعب، مما يضع الجزائر في المرتبة السابعة عالميا من الاحتياطات العالمية من الغاز، وفي سنة 2003 بلغ الإنتاج الإجمالي من الغاز الطبيعي في الجزائر 79 مليار متر مكعب سنويا، يخصص منها 21 مليار متر مكعب للاستهلاك المحلي والباقي للتصدير[1]، أما فيما يخص الأنابيب الناقلة للغاز الطبيعي فقد تم إنجاز خطي أنابيب دوليين هامين نحو أوروبا، الخط الأول موجه نحو إسبانيا ويمر عبر المغرب بطول 521 كلم والذي تم الانتهاء من إنجازه سنة 1996، تقدر طاقته بـ 10 ملايير متر مكعب سنويا، أما الخط الثاني يربط الجنوب الجزائري بإيطاليا مرورا بتونس حيث تمت زيادة طاقته لتصل إلى 25 مليار متر مكعب سنويا[2]،وقد سمحت شبكة الأنابيب للجزائر بزيادة صادراتها الغاز الطبيعي من 32 مليار متر مكعب سنة 1994 إلى 76 مليار متر مكعب سنة 1999، لتتجاوز 85 مليار متر مكعب لسنة 2010.

1-سيدي محمد شكوري، مرجع سابق، ص 73-74.

2- Cristian Bardo, GuellemettreCrouzet, Fabien Pierre, **Moyen-Orient et Maghreb**, (Clermont-Ferrand, la source d'or, 2010), p. 61.

جدول (02): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام (%)(1999 – 2005).

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قطاع المحروقات	27.4	39.4	34.0	32.8	36.2	37.9	45.1
القطاع الفلاحي	11.1	8.4	9.7	9.3	9.6	9.2	7.7
القطاع الصناعي	8.6	7.2	7.4	7.4	6.6	6.0	5.2
قطاع الخدمات	12.7	10.4	11.1	11.7	11.1	10.4	8.6

المصدر: International MonetaryFundAlgeriaappendise, IMF CondryRepport N° 06/102, March 2006, p. 5.

يوضح لنا هذا الجدول أن قطاع المحروقات هو محرك الاقتصاد الجزائري، فنسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام لم تتوقف عن الارتفاع حيث قفز من 29% سنة 1995 إلى 45,10% سنة 2005، كما ارتفعتمساهمات صادرات قطاع المحروقات في مجموع الصادرات المحلية لتصل إلى 98,05% سنة 2005.[1]

من خلال هذه المعطيات يتبين لنا أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي [*]، حيث يعتمد على قطاع المحروقات كمورد رئيسي يغطي به تقريبا كل حاجيات الدولة، كما يعتبر

1- سيدي محمد شكوري، مرجع سابق، ص 74 و 76.

(*) الاقتصاد الريعي: هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل) وهذا المصدر غالبا ما يكون مصدر طبيعي ليس بحاجة إلى آليات الإنتاج المعقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار النفط والغاز

المصدر الرئيسي للجزائر للحصول على العملة الصعبة، فعائدات قطاع المحروقات في الجزائر تغطي تقريبا كل منصرفات الدولة العامة وكذلك الواردات.

المبحث الثاني: تطور الاقتصادي الجزائري

ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي اقتصادا هشا نتيجة التدمير و الخراب الذي عرفته فترة الاستعمار، فبعد الاستقلال سعت الجزائر الى اعادة بناء الدولة عن طريق رسم سياساتها الاقتصادية المتثلة فيما يلي

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في المرحلة الاشتراكية.

I- مفهوم التخطيط الاقتصادي:

1- تعريف التخطيط:

تعدد واختلف تعريف التخطيط باختلاف المدارس الاقتصادية والأنظمة السياسية، فقد حصر جل المفكرين الاقتصاديين مفهوم التخطيط في أنه عملية فنية مستقلة عن طبيعة النظام السياسي.

أما المفهوم العام للتخطيط فهو أسلوب أو منهج علمي تتبعه المجتمعات بهدف تسيير عملية التنمية وإدارة الموارد المتاحة في المجتمع، مما يؤدي إلى تحسين نوعية أو جودة حياة البشر، ولقد استخدام من طرف الاتحاد السوفياتي في عام 1929 كحل للمشكلة الاقتصادية.

2- مستويات التخطيط:

تتميز عملية التخطيط بعدة مستويات وهي:

أ) **التخطيط الشامل:** يشمل هذا المخطط كل الأنشطة الاقتصادية للبلاد، بحيث يتطلب تجديدا دقيقا للأهداف المسطرة ويرتبط نجاحه بمدى تضمنه لأهداف المجتمع وطموحاته.

ب) **التخطيط الجزئي:** ويتركز على بعض المشروعات والعمليات الرئيسية أو أحد القطاعات الاقتصادية المختارة.

ج) التخطيط القطاعي: يمثل إحدى صور التخطيط الجزئي، ويهتم بتحقيق الشمول في جانب من جوانب النشاط الاقتصادي، بحيث يغطي مختلف الجوانب لقطاع معين.

د) التخطيط الإقليمي: عبارة عن تخطيط مطبق على مستوى الإقليم.[1]

II- الجزائر وتجربة التخطيط:

1- وضعية الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال:

عرفت الجزائر المستقلة دمارا وخرابا اجتماعيا واقتصاديا، وهذا راجع إلى السياسة الاستعمارية الاستطانية المطبقة في الجزائر، وقد غادر مئات الآلاف من المستوطنين الفرنسيين بهدف إحداث فراغ كبير يهز البناء الاقتصادي للبلاد، وقاموا أيضا بتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وغياب الاستثمارات وهشاشة الاقتصاد.

فقد ورثت الجزائر وضعا اقتصاديا مترديا، بحيث ساد التخلف والمشاكل في مختلف الميادين، بالإضافة إلى العجز والركود ونقص الإطارات الوطنية حيث بلغت نسبة الأمية 75% من مجموع الشعب الجزائري، وانتشار البطالة مما أدى إلى التخلف الصناعي.

ولقد تعرض القطاع الزراعي إلى التخريب وحرق الأراضي الفلاحية نتيجة تدمير المستعمر للقرى والمداشر، وشغور المناصب الإدارية التي كان المعمرون يديرونها ويسيرونها مما أثر سلبا على سير الإدارة الجزائرية التي تفككت وتحطمت عند هجرتهم، وكانت نسبة الأوروبيين 82% في الإدارة، 90% في القطاع الصناعي ونسبة 80% من مناصب الإدارة العليا.[2]

1-نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، رسالة ماجستير منشورة (جامعة أبي بكر بلقايد: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية، 2010-2011)، ص 50.

2- عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 6، 2004)، ص 24، 29.

كما سيطرت فرنسا على قطاع الطاقة واستغلته لعدة سنوات بحيث تولت التنقيب عن النفط وتسويقه، واصلت الاستنزاف والنهب إلى غاية قيام الرئيس الجزائري هواري بومدين بتأميم المحروقات.

صادفت الجزائر عدة صعوبات في إعادة تأهيل البنى التحتية وإعادة بعث القطاع الزراعي عن طريق الإصلاحات الزراعية وتأميم أراضي المعمرين في 23 جويلية 1963.

مرت فترة استقلال الجزائر بفراغ في النموذج المراد إتباعه للخروج من هذه الوضعية، وقد تبنت السلطات برنامج طرابلس في جوان 1962 بهدف الاستقلال الاقتصادي حتى تكون تنمية جزائرية سريعة موجهة لتلبية حاجيات المجتمع، في إطار التعاون الذي ينتهج التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني.[1]

اتفق أغلب الاقتصاديين الجزائريين على أن الأسس النظرية لاستراتيجية التنمية ترجع إلى نظرية الصناعات المصنعة، التي تجد أساسياتها في نظرية أقطاب النمو: تعود أصولها إلى نظرية ومنهجية النموذج السوفياتي الماركسي الذي يعتمد على تقسيم الجهاز الصناعي إلى قسمين: إنتاج وسائل الإنتاج وإنتاج السلع الاستهلاكية.

طور العالم الفرنسي دي برنيس (DE BERNIS) [*] نظرية الصناعات المصنعة ويعنى بها إيجاد صناعة بواسطة صناعة أخرى، فكل صناعة لها القدرة على أن تخلق صناعة أخرى في التجربة الجزائرية ظهرت ثلاث أقطاب للتنمية:

- قطب الحديد والصلب (الحجار- عنابة).
- قطب الميكانيك (قسنطينة).

1- عبد العالى دبلة، مرجع سابق، ص 58.

(*)_ جيرارد دي برنس: يعد من بين الأساتذة الذين كرسو حياتهم لدراسة التحاولات الاقتصادية في العالم، وقد تخصص في الاقتصاد الزراعي، بدأ مسيرته الأكاديمية في الجامعة الكاثولوكية "ليل" بفرنسا وأشهر مقالته" الصناعة المصنعة" مضمون سياسة التكامل الإقليمي، تحويل وظيفة التجارة الخارجية.

- قطب البتروكيمياء (أرزيو).

وعرّف الاقتصادي الجزائري "عبد اللطيف بن أشنهو"(*) الصناعات المصنعة بأنها زيادة في معدل نمو الاستخدام والإنتاج الزراعي والصناعي، وبالتالي يكون هناك توسع في أسواق ومنتجات، وينتج عنه رفع القدرة الشرائية لغالبية السكان وبدوره زيادة في استخدام وإنتاج عمل الفلاحين والأمر الذي يشجع التكثيف الزراعي.[2]

يسمح هذا النموذج والطرح النظري بتدعيم القطاع الزراعي والصناعي، وبالتالي يمكن للدولة الجزائرية من تحقيق أهدافها والتخلص من التبعية وذلك عن طريق تطوير الزراعة والصناعة، ومحاربة الاحتكار، إضافة إلى التخطيط ومشاركة العمال في تطوير المنشآت وتأميم القروض والتجارة الخارجية، ويعتبر النظام الاشتراكي وسيلة للتنمية الشاملة والمتوازنة والدليل على ذلك ظهور عدة شركات وطنية مثل سوناطراك عام 1963 التي تشرف على نقل وتسويق البترول.

2- وضعية الاقتصاد الجزائري خلال فترة المخططات التنموية (1967-1977):

أصدرت المديرية العامة للخطة والدراسات الاقتصادية في فبراير عام 1967 نموذجا نظريا بعنوان "آفاق التخطيط وإستراتيجية التنمية"، بهدف بعث استراتيجية التنمية التي يمكنها تشكيل السياسة الاقتصادية إلى غاية 1980، وقد تطرق هذا النص المنهجي إلى ثلاث نقاط وهي: أهداف الاستراتيجية، وظائف الصناعة والمسألة الزراعية.

أ) **أهداف استراتيجية:** هدفها إقامة اقتصاد مزدهر، ومتكامل وقادر على تلبية حاجيات السكان، الذين يبلغ عددهم 18 مليون نسمة وتحسين مستوى معيشتهم والقضاء على البطالة.

(*): عبد اللطيف بن أشنهو اقتصادي جزائري ولد عام 1993 وأستاذمبرز بمعهد العلوم الاقتصادية شغل منصب رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري.

2- عبد العالي دبلة، مرجع سابق، ص 82.

ب) وظائف التصنيع: تناول النص وظائف التصنيع ودوره في إعادة هيكلة الاقتصاد من أجل تحقيق الصادراتالخارجية لتمويل التنمية العامة، وكذا تحقيق بدائل للاستيراد.

ج) المسألة الزراعية (التنمية الزراعية والريفية): كانت التنمية الزراعية غير قادرة في أي حال من الأحوال على أن تكون المحرك لإعادة هيكلة الاقتصاد، إلا أن التنمية الريفية بالاستناد إلى مخطط طويل الأمد لتحديث الريف، تشكل المهمة الرئيسية للاشتراكية الجزائرية.[1]

المخطط الثلاثي (1967-1969):

اعتمدت الدولة الجزائرية المستقلة أول خطة تنموية اقتصادية، عن طريق المخطط الثلاثي وهو عبارة عن مخطط قصير الأجل، وقد ركز أساسا على التصنيع كون الإنتاج الصناعي محركا لكل تنمية، وكذا الاعتماد على قطاع المحروقات، كما يتضح في الجدول التالي:[2]

الجدول (03): الاستثمارات خلال المخطط الثلاثي الأول (1967-1969).

	المحروقات	قطاع إنتاج سلع التجهيز	قطاع إنتاج السلع الوسطية	قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية
الوحدة (%)	47.8	32.8	12.3	7.4

المصدر: نعيمة زميري، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير (جامعة أبي بكر بلقايد: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية، 2010-2011)، ص .

نلاحظ ان قطاع المحروقات أخذ النصيب الأكبر من استثمارات هذا المخطط بـ 47,8% ثم تليها سلع التجهيز.

1- عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-190**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص ص 54-56.

2- نعيمة زيرمي، مرجع سابق، ص 71.

تميزت فترة 1967–1969 بالقرارات الاقتصادية المركزية إلى ابعد الحدود، وكان المخطط عبارة عن مجموعة من مشروعات صناعية اختارتها وحددتها الإدارية المركزية إلا أنها كانت محدودة.[1]

جدول (04): مخطط الاستثمارات الصناعية 1967–1969 ونسبتها.[2]

القطاعات	الاستثمار بملايين دج	النسبة المئوية
المحروقات المواد الكيماوية	2710	%51
الحديد والصلب	1200	%23
الصناعات التحويلية	1050	%28
الكهرباء	260	%05
المناجم	180	%04
المجموع	5400	%100

المصدر: عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830–1985 المعهد العربي للثقافة العالمية وبحوث العمل بالجزائر، طبعة أولى، 1962، ص 176.

ويلاحظ من الجدول أن قطاع المحروقات والحديد والصلب قد أولى أهمية أكبر، ثم تليه الصناعات التحويلية والكهرباء وأخيرا المناجم.

كما سعت الإدارة المركزية إلى النهوض بالاقتصاد من خلال إقامة صناعة قاعدية، وتوفير أرضية ضرورية لعملية التصنيع وذلك بإنتاج السلع الضرورية لتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد ومن أجل إخراج البلاد من الاقتصاد المتخلف الموروث عن الاستعمار.

1–عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص 126.

2–عبد العزيز وطبان، مرجع سابق ، ص ص 175–176.

المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

تميز هذا المخطط بالطموح بحيث ارتفعت إلى تحقيق نمو سنوي يقدر بنسبة 9%، وحجم استثمار قدر بمبلغ 27 مليار دينار جزائري وتهدف هذه الخطة إلى التطابق مع استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد ركزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة عن طريق التشغيل في إطار خطة متكاملة للتصنيع السريع.

كما اشتملت هذه الخطة على استثمارات ضخمة في مجال التصنيع، واهتمت أساسا بإعادة بعث صناعات الحديد والصلب باعتبارها منطلقالكل صناعة معدنية أو ميكانيكية بالإضافة إلى تطوير صناعة الأسمدة التي توفر المنتوجات الاستراتيجية وتطور القطاع الزراعي.

جدول: يمثل توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973).[1]

فروع القطاع الصناعي	الفترة 1970-1973(مليار دينار)	%
المحروقات	4573	%36
المناجم والمحاجر	700	%6
الكهرباء	735	%6
الحديد والصلب	1900	%15
مواد البناء	940	%8
ميكانيك الكهرباء	1275	%11
الكيمياء	512	%4
مجموع صناعات الأساس	10635	%86
الصناعات الغذائية	470	%3
الصناعات النسيجية	515	%5
صناعة الجلود	60	%5
خشب، ورق	580	%1
صناعات تقليدية	140	/
مجموع الصناعات الخفيفة	1765	%14
مجموع الاستثمارات	12400	%100

المصدر: بلقاسم نويصر، التنمية والتغيير في نسق القيم الاجتماعية، أطروحة دكتوراه، ص 176.

1- نويصر بلقاسم، **التنمية والتغيير ونسق القيم الاجتماعية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية 2010-2011)، ص ص 174-176.

يلاحظ من هذا الجدول استمرار الاتجاه نحو تدعيم نموذج الصناعات الأساسية لسد الحاجيات المحلية ورفع الصناعة الجزائرية والرقي بها إلى مستوى التصدير اكتسابها قدرة تنافسية من خلال مراعاة المواصفات القياسية العالمية.

وقد عرفت هذه الخطة استمرار أولوية قطاع المحروقات باعتباره لب الاقتصاد الوطني، حيث استحوذ هذا القطاع على 36% من جملة الاستثمارات أي ما يعادل قيمة 4573 مليار دينار بالإضافة إلى صناعة الحديد والصلب التي كانت نسبتها 15% من جملة الاستثمارات الصناعية أي ما قيمته 1.900 مليار دينار جزائري وكذا زيادة الطاقة الإنتاجية لمركب الحجار إلى 2 مليون طن سنويا، كما دعمت الصناعات الاستراتيجية والتحويلية (الزنك، الألمنيوم، الإسمنت والأسمدة) وقد تم تطوير الصناعات الميكانيكية خصوصا في مجال إنتاج الشاحنات والحافلات والجرارات، إلا أن هذا النمو الصناعي يقابله جمود الزراعة وارتدادها، مما أثر سلبا على التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات.

كما يعتبر المخطط الرباعي الأول أول عملية إنمائية تصمم وتنفذ عبر الأجهزة المركزية وتسعى إلى ترسيخ التكامل القطاعي الاقتصادي، لاقتصاد متداخل وتستند فيها إلى القطاع العام ولوحظ في هذا المخطط التراجع عن نظام التسيير الذاتي في الصناعة لصالح قطاع الدولة.[1]

وقد ركزت السلطة في هذه المرحلة على تأميم الشركات وفروع الشركات الأوروبية وكذا قطاع استخراج ونقل وتسويق البترول والغاز الطبيعي.

1- بلقاسم نوصير، المرجع نفسه، ص 177.

المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

جاء المخطط الرباعي الثاني تكملة للمخطط السابق بحيث اتجهت كل الجهود إلى تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة خصوصا في مجالات الحديد والمحروقات، مواد البناء والميكانيك والكهرباء.

كما تم استكمال المشاريع التي بدأت الأشغال بها في المخططات الماضية وكذا انطلاق مشاريع أخرى خاصة بعد انتعاش السوق البترولية.[1]

جدول (05): يبين الاستثمارات للمخططين الرباعي الأول والثاني ونسبتها بملايين الدنانير.

القطاع	الاستثمارات في المخطط الرباعي الأول	النسبة المئوية	الاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني	النسبة المئوية
المحروقات	4.673	%36	19.500	%40.63
الحديد والصلب	1.900	%15	5.865	%12.00
الصناعة الكهربائية والميكانيكية	1.175	%11	6.238	%13.00
الطاقة الكهربائية	735	%06	1.625	%03.18
المناجم	700	%06	1.100	%03.29
الصناعات الكيميائية	512	%04	4.000	%08.33
صناعة الأغذية	470	%03	1.470	%03.06
تركيب الآلات	940	%08	4.100	%08.53
صناعة النسيج	515	%05	1.420	%02.26
الصناعات الجلدية	60		170	%00.35
الصناعات التقليدية	140	%01.0	910	%01.90
الخشب والورق	-		1.660	%03.45
صناعات أخرى	580	%05.0	42	%00.69
المجموع	12.400	%100	48.000	%100

المصدر: عبد العزيز وطبان، مرجع سابق، ص 177.

1- عبد العزيز وطبان، مرجع سابق، ص 177.

يلاحظ من هذا الجدول ارتفاع حصة الاستثمار في الصناعات القاعدية وكذا زيادة حصة الاستثمار الصناعي في المخطط الرباعي الثاني بحوالي أربعة مرات من المخطط الرباعي الأول وهذا في مجال المحروقات، الحديد والصلب والطاقة الكهربائية.

المخطط الخماسي الأول (1980-1985):

شرع في إطار هذا المخطط تطبيق توجيهات جديدة وقد وضع وسطر أهداف من أجل تطوير مستوى إنتاجية العمل وإصلاحات نوعية خاصة على مستوى تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني من أجل خلق فرص للعمل وتلبية الطلب المتزايد، واتضح ذلك من خلال الإجراءات التي أطلقتها الدولة من أجل تنظيم سوق العمل والتي ترمي إلى:

- تقليص ظاهرة عدم استقرار اليد العاملة وذلك بتوحيد الممارسات الأجرية عن طريق استخدام نسق لترقيم مناصب العمل في إطار القانون الأساسي للعمل وتطوير مفهوم التكوين.
- العمل على عقلانية استخدام اليد العاملة كضبط الهياكل التنظيمية.[1]

جدول (06): يمثل نسبة تحقيق البرامج الاقتصادية لمختلف الفروع (1980-1984).

القطاع	المتوقع (منصب شغل)	المحقق
الصناعة	185000	%6.8
البناء والأشغال العمومية	218000	%31
الخدمات والنقل والتجارة	410000	%39.20
الإدارة	230000	%82.2

المصدر:مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 168.

1- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2009، ص ص 167، 168.

من خلال هذا الجدول نجد أن الدولة في التدخل تأتي من قطاع الإدارة حيث احتلت المرتبة الأولى بإضافة حوالي 23.000 منصب شغل جديد، أغلبها في قطاع التربية والتعليم والتكوين المهني والصحة العمومية.

وهذا راجع إلى نسبة تزايد السكان الذي عرف نموا يقدر بـ 3.2% سنويا وقد فقد القطاع الفلاحي ما يقارب 9000 منصب، رغم إعادة القطاع الفلاحي وتحويل معظم العمال الدائمين إلى مؤقتين ويرجع هذا الانخفاض إلى مردودية الأراضي الزراعية المنخفضة نتيجة العوامل الطبيعية كالجفاف.

المخطط الخماسي الثاني: (1985_1989)

تميز الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة بضعف في معدل النمو وزيادة السكان خاصة الفئة الشابة حيث تجاوز 4,5 مليون شخص سنة 1985 ليصل إلى 5,6 مليون شخص عام 1989، مما أدى إلى زيادة البطالة بحث تجاوز عدد الباطلين المليون شخص 1987، ولكن نظام التشغيل لم يتغير وبقي نسبيا عند نهاية المخطط باستثناء قطاع الإدارة الذي تغير نصبه من مجموعة تشغيل الإجمالي من 22,8% إلى 25,2% وبذلك تبقي الإدارة تحتل المرتبة الأولي من حيث زيادة مناصب العمل الجديدة، وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية والانخفاض الشديد في أسعار المحروقات سنة 1986.

عرفت فترة 1988 إصلاحات اقتصادية هامة من أجل إعادة المؤسسة الجزائرية إلى وضعها الطبيعي، بخلق الثروات وكانت هذه الإصلاحات على النحو التالي:

_ إعطاء دور جديد للمؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال منح الاستقلالية أكثر في تسير شؤونها بشكل مباشر، وكذا التحسين المستمر لإنتاجية العمل ورؤوس الأموال والتحكم في الشؤون المالية.

_ إدخال صناديق المساهمة مصاحبة للقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية التي تهدف إلى المساهمة في التنمية ومتابعة الرقابة والقيام بالاستثمارات الاقتصادية لحساب الدولة ومنه خلق مناصب العمل.

_ تكييف التخطيط حسب التحولات الاقتصادية الجديدة وذلك عن طريق إصلاح المؤسسات العمومية وإدماج القطاع الخاص.

_دخول الاستثمار الخاص مع آليات المساهمة في التنمية الشاملة ومنحه حرية أكثر.

_ تشجيع التصدير وترقيته من خلال تقديم بعض التحفيزات الضريبية، وتسهيل إستراد المواد الأولية للمؤسسات المصدرة.

_ توجيه القطاع الفلاحي إلى خلق مناصب العمل.[1]

المطلب الثاني: الجزائر في المرحلة اقتصاد السوق.

1- مفهوم إقتصاد السوق:

هو النظام الذي قوم أساسا على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، ويسعى فيه كل فرد إلى تحقيق أكبر مصلحة خاصة ممكنة، فإن كان الفرد مستهلكا سميت المصلحة إشباعا وإذا كان منتجا سميت المصلحة رابحا، فلا توجد في الرأسمالية هيئة تتولى توزيع المواد الاقتصادية، من أرض عمل ورأسمال على الصناعات المختلفة حسب أولويات معينة، حيث يقوم السوق بهذا الدور.

أ) **خصائص وسمات اقتصاد السوق:** وهي على نوعين:

- **الجوانب التنظيمية والاجتماعية لاقتصاد السوق:**

يتمحور النظام الرأسمالي على الحرية في كافة المجالات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي ينص عليه القانون، ويتركز هذا النظام على مبدأ الملكية الخاصة وحرية التعاقد.

1 مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص ص 171_172

- **مبدأ الملكية الخاصة:** رسميا يعترف القانون في الدول الرأسمالية بحق الفرد في ملك الأموال ملكية خاصة، سواء كانت هذه الأموال سلعا استهلاكية أم سلعا إنتاجية، لكن الدولة الرأسمالية تمتلك جزء من الثروة القومية تتمثل في المباني الحكومية، المناجم الغابات الهياكل الأساسية للنشاط الاقتصادي كالطرق، المصارف والجسور.
- **مبدأ حرية التعاقد:** يعد الاقتصاد الرأسمالي اقتصادا تبادليا ويقوم أساسا على وجود السوق التي يتم فيها مبادلة السلع، الخدمات بين البائعين والمشترين حسب العرض والطلب.

- **الجوانب الفنية والاقتصادية لاقتصاد السوق:**

يهدف النظام الرأسمالي على فن إنتاجي يرتكز على الاختراع.

- **الفن الإنتاجي:** جاء النظام الرِأسمالي في ظل الثورة الصناعية فارتكز على التقدم التكنولوجي وقد طبقت الفنون الإنتاجية في مناخ المنافسة وكذا تحسين الإنتاج وتحقيق أكبر قدر من الأرباح.
- **حرية القرار الاقتصادي:** يتم استغلال عوامل الإنتاج نتيجة لتفاعل القرارات دون تدخل الدولة.[1]

2- الجزائر واقتصاد السوق:

في نهاية الثمانيات، والأزمة الاقتصادية التي أثرت سلبا على الأوضاع الداخلية في انخفاض اسعار المواد الخام المصدرة وشح مصادر التمويل الخارجي، وتضخم الديون وتسجيل معدل عالي من البطالة هذا ما دفع إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية القائمة والشروع في انتهاج سياسة اقتصادية أكثر نجاعة وصرامة من طرف المؤسسات

1- مختار عبد الحليم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية النظم الاقتصادية**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007، ص ص 34-45.

المالية العالمية، صندوق النقد الدولي وتعزيز التشريعات الاقتصادية بمجموعة من القوانين والمراسيم وأهم الإجراءات المتخذة:

- تنظيم السوق المالي من خلال إصدار قانون النقد والقرض حيث تمكن من إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية وفتح مكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية كما يمكن تنظيم الأسواق النقدية وتحديد كيفية المعاملة، وخلق مناصب شغل.
- تعميق إجراءات الاستثمار بتقديم ضمانات قانونية وخاصة الاستثمارات الخاصة.[1]

- **الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي:** وهي ثلاثة:

1- اتفاقية الاستعداد الإنمائي الأول: المبرم في 30 ماي 1989 وقد حصلت الجزائر على قرض بقيمة 300 مليون دولار في إطار ما يسمى ببرنامج التثبيت أو الاستقرار مقابل إلتزامات صارمة، للقضاء على عجز الميزانية.

2- اتفاقية الاستعداد الإنمائي الثاني: المبرم في 02 جوان 1991، وحصلت الجزائر بموجبه على قرض بـ 350 مليون دولار مقابل التزامات متمثلة في تحرير التجارة الخارجية، تقليص الدعم الموجه للمواد الاستهلاكية، تخفيض قيمة العملة الوطنية، خوصصة المؤسسات العمومية وإصلاح النظام الضريبي والجمركي.

3- اتفاقية الاستعداد الثالث: المبرم في أفريل 1994 خلال هذه الفترة عرفت الجزائر مع نهاية سنة 1993 و سنة 1994 أزمة مالية داخلية وخارجية وعدم القدرة على الدفع ونتج عنها صياغة برنامج "أمل للتصحيح".[2]

1- المرجع نفسه، ص ص 172-173.

2- نويصر بلقاسم، مرجع سابق، ص 187.

- **برنامج التعديل الهيكلي (ماي 1995- ماي 1998):**

من أجل تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي، وتم تسطير عدة أهداف حسب صندوق النقد الدولي وهي كالتالي:

- تحقيق نمو متوسط مستوى بقيمة 5% من الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات تخفيض التضخم إلى 10.3%.
- التخفيض من عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8% سنة 1994-1995.
- التحرر التدريجي للتجارة الخارجية.
- الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار وهذا قبل نهاية 1996.
- تنمية الإدخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف لجأت إلى عدة إجراءات وهي:

- **إجراءات ذات طابع الاستقرار:** وهي كما يلي:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار للوصول إلى التحرر الكامل لأسعار كل السلع والخدمات وإعطاء استقلالية أكبر للبنوك التجارية في منح القروض.

- **إجراءات ذات طابع هيكلي:** وهي كما يلي:

- فتح الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين المحليين والأجانب حدد بحوالي 300 مؤسسة.

- العمل على توسيع الصادرات من غير المحروقات (بناء هيئة تأمين القرض عن التصدير، صندوق دعم وترقية الصادرات).

- إنشاء سوق مالية لترقية ولتسهيل عمليات الخوصصة.

إصلاح النظام المالي والمصرفي وإدخال منتوجات محلية جديدة.[1]

- **برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004:**

تميزت فترة 2000 بارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى ارتفاع احتياط الصرف، فسمح للجزائر بإتباع السياسة اقتصادية جديدة تركزت أساس على التوسع في الإنفاق العام.

قدر غلاف المالي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بـ 525 مليار د.ج ما يعدل 7 مليار دولار على الفترة الزمنية 2001– 2004 بنسب متفاوتة وقد وجهت لدعم المؤسسات والنشطات الإنتاجية والفلاحة وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى.

-أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي:

يهدف مخطط الإنعاش الاقتصادي إلى تحديد عدة أهداف منها:

_ الحد من الفقر وتحسين المعيشة.

_ خلق مناصب عمل والحد من البطالة.

_ دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

_ دعم الاستثماراتالفلاحية والمؤسسات الصغيرة.

_ تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجيات الضرورية لسكان مما ينعكس إيجابيا على الموارد البشرية.[2]

- **البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005–2009:**

يعتبر هذا البرنامج تكميلي لوتيرة المشاريع التي سبق تنفيذها من خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في فترة 2001–2004، وذلك نتيجة تحسن الوضعية المالية

1– صالح مفتاح، **تطور الاقتصاد الجزائري وسيماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، جامعة بسكرة، ص 10.

2– فاطمة زهرة زرواط ومحمد مناد، **تطور نفقات العمل في الجزائر وأثارها على النمو الاقتصادي لفترة (1999–2014)**، مجلة المالية والأسواق على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/329/1/2/26239ص.ص 1–32. تاريخ الإطلاع 2017/06/19 ساعة 22:37.

للجزائرجراء ارتفاع أسعار النفط وكذا تراكم احتياطي الصرف مما يسمح بتحريك العجلة الاقتصادية وخلق ديناميكية اقتصادية.

بلغت قيمة البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005 –2009) 4203 مليار د.ج ما يقارب 55 مليار دولار، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار د.ج وأخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار د.ج.

أهداف البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005– 2009):

تم التركيز في هذا البرنامج على محورين رئيسيين وهما:

أ– المحور الأول:

- تحسين الظروف المعيشية من خلال توفير السكن.
- تدعيم قطاع التربية الوطنية والتعليم المهني.
- تأهيل المرافق الصحية الرياضية والثقافية.

ب– المحور الثاني:

- تطوير المنشئات الأساسية لقطاع النقل والأشغال العمومية.
- تهيئة الإقليم وذلك من أجل دعم الاستثمار والتنمية الاقتصادية.[1]

برنامج التنمية الخماسي (برنامج توطيد النمو الاقتصادي) 2010–2014:

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني قد بدأ ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة في تلك الفترة، وتواصلت الدينامكية ببرنامج 2005–2009 الذي خصص للهضاب العليا والولايات الجنوب.

1– فاطمة الزهرة زروط ومحمد مناد، مرجع سابق، ص.ص 1–32.

إهتم هذا البرنامج بالتنمية البشرية التي يعتبرها الخبراء ركيزة أساسية لمواصلة مسار إعادة الإعمار الوطني، حيث يقدر غلافها المالي بـ 21214 مليار د.ج ما يعادل 286 مليار دولار.

- تخصيص أكثر من 2000 مليار دج لإنجاز 35 سد، 25 عملية تحويل المياه و34 محطة للتصفية وأزيد 3000 عملية تزويد بالماء الشروب.
- في مجال الطاقة تم رصد أزيد من 350 مليار د.ج لهذا القطاع من أجل ربط حوالي مليون بيت بالغاز الطبيعي.
- الاستفادة من خلال هذا البرنامج بأزيد من 1130 مليار دج لإنجاز 80 ملعب لكرة القدم 750 مركب للرياضة الجوارية 160 قاعة متعددة الرياضة وأكثر من 400 مسبح إضافة إلى 230 دار الشباب.
- تخصيص رصيد لقطاع الاتصال بمبلغ يفوق 106 د.ج من أجل تحسين التجهيزات الإذاعة والتلفزيونية.[1]

خاتمة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى طبيعة الاقتصاد الجزائري عن طريق تحديد اهم مميزات هذا الاقتصاد والمراحل التي مر بها منذ تاريخ استقلال الجزائر سنة 1962، لاحظنا في ذلك ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، كما انه عرف مرحلة انتقالية صعبة من الاقتصاد الاشتراكي الى الاقتصاد الرأسمالي.

1- بيان مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، المتعمد 24 ماي 2010.

الفصل الثاني
العلاقات الأوروبية الجزائرية

الفصل الثاني: العلاقات الأوروبية الجزائرية.

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى ميزات و طبيعة الاقتصاد الجزائري، سوف نتطرق في هذا الفصل على العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية، التي بدأت مباشرة بعد استقلال الجزائر حيث مرت العلاقات الاقتصادية الأوروجزائرية بمرحلتين: مرحلة التعاون ومرحلة الشراكة.

المبحث الأول: تاريخ العلاقات الأوروجزائرية.

لقد توالت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عبر مراحل تطور هذا الاتحاد فهذه العلاقة تعود إلى مرحلة الستينات وقد توجت باتفاقيات تعاون سنة 1976 إلى غاية اتفاقية الشراكة سنة 2002.

المطلب الأول: تطور الاتحاد الأوروبي.

شهدت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية دمارا في البنى التحتية وانهيارا اقتصاديا كبيرا ومن هنا بدأ الأوروبيون ينظرون للتعاون والوحدة كشرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي.[1]

الفرع الأول: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي.

تم إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب بفضل المساعي التي بذلها "روبيرت شومان R. Schuman" الوزير السابق للخارجية الفرنسية والتي كانت خطوة أولى في طريق الوحدة السياسية للقارة.

وفي 25 مارس 1957 أبرمت معاهدة روما التي أنشأت المجموعة الأوروبية وضمت دول البنيلوكس (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ)، فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، وكانت تهدف

[1]– نجاح منصوري، **أثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية**، أطروحة دكتوراه منشورة (جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، 2014–2015)، ص 12.

إلى إنشاء سوق مشتركة لإنتاج المعادن بشكل يحقق التوسع الاقتصادي وقد اتفقت الأطراف المتعاهدة على:

- إقامة سوق مشتركة.
- إزالة الفوارق والامتيازات والاحتكارات.
- تنظيم عملية التسويق، وتحديد الأسعار.
- تسهيل انتقال المنتوجات وضمان حرية تبادلها بين الدول الأعضاء.

بعد النجاح الذي حققته مجموعة الحديد والصلب قرر المسؤولون الأوروبيون إنشاء تنظيمين جديدين وهما: الجماعة الاقتصادية الأوروبية European economic community (CEE) والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (أوراتوم)[1]. وتهدف الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى جمع وتوحيد اقتصاد الدول الستة وبناء سوق مشتركة تشارك فيها مختلف الأسواق الوطنية، وتتساوى شروط المنافسة، أما (الأوراتوم) تهدف إلى تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الصناعات النووية.

وقد دخلت معاهدة روما حيز التنفيذ في 1 جانفي 1958، ومن ثم دمجت الهيئات التنفيذية في لجنة أوروبية واحدة سنة 1967 وأصبح للمجموعات الثلاث مجلس وزاري واحد، وتم ذلك عن طريق معاهدة وقعتها الأعضاء الستة ومنه أصبحت المجموعات الثلاث منظمات مفتوحة أمام الدول الأوروبية الراغبة في الانضمام، ويتم ذلك عن طريق الانضمام أو الشراكة، وقد بدأت المجموعة الأوروبية بستة دول وأخذت تتضاعف بانضمام كل من بريطانيا وإيرلندا والدنمارك عام 1973 واليونان 1981 وإسبانيا والبرتغال 1985 والنمسا وفنلندا والسويد 1995[2]، وإستونيا، بولندا، جمهورية التشيك، الجمهورية السلوفاكية،

[1]– مريم زكري، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية**، رسالة ماجستير منشورة (جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010–2011)، ص، 31.

[2]– محمد المجزوب، مرجع سابق، ص 546.

سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتونيا، مالطا، منغاريا انضمت سنة 2004 رومانيا[1] وبلغاريا سنة 2007.

الفرع الثاني: معاهدة ماستريخت.

أنشئ الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة دولية وقعتها في مدينة ماستريخت Maastricht بهولندا في 7-2-1992 الدول الإثنا عشر الأعضاء في المجموعة الأوروبية، المكونة في تلك الفترة من مجموعة السوق الأوروبية، مجموعة الفحم والصلب، ومجموعة الأوراتوم وقد طبقت في 1-1-1993.[2]

وركزت معاهدة ماستريخت على ثلاث ركائز والمتمثلة في:

- إعادة النظر في المعاهدات التي أنشأت المجموعات الأوروبية.
- السياسة الخارجية والأمن المشترك.
- التعاون في مجال العدل والشؤون الداخلية.[3]

أهداف اتفاقية ماستريخت:

نصت اتفاقية ماستريخت في المادة الثانية على أن الهدف هو إنشاء سوق مشتركة واتحاد اقتصادي ونقدي ويمكن تلخيص أهداف الاتفاقية فيما يلي:[4]

- تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية.
- إقامة اتحاد فدرالي لأوروبا.
- تحقيق سوق داخلية موحدة.

---

[1]- صدام مريم الجميلي، **الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد** (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط 2، 2009)، ص 58.

[2]- المرجع نفسه، ص 57.

[3]- محمد المجزوب، مرجع سابق، ص. 549.

[4]- خنبش الحاج، **التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008، 2009)، ص ص 190، 191.

- تنسيق التعاون في ميدان السياسة الداخلية والأمنية ومكافحة التجارة غير المشروعة.
- تحقيق سياسة خارجية وأمنية دفاعية مشتركة.
- إعطاء صلاحيات واسعة للبرلمان الأوروبي.
- توحيد الجنسية الأوروبية إلى جانب الجنسية الوطنية.

مؤسسات الاتحاد الأوروبي:

1- المجلس الأوروبي: هي هيئة استشارية تهتم بالأمور السياسية والقضايا المتعلقة بالمجموعة، والسياسة الخارجية، ويجتمع على مستوى رؤساء الدول والحكومات له الحق في إصدار التشريعات المختلفة.

2- البرلمان الأوروبي: يعتبر الهيئة التشريعية لإقرار المسائل المتعلقة بالسوق الداخلية ومسائل انضمام دول جديدة للمجموعة الأوروبية.

3- اللجنة الأوروبية المشتركة (المفوضية العامة): وتكمن مهمتها في الإشراف على تطبيق القوانين والاتفاقيات التي تصدر عن المجلس الوزاري، كما تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات الخاصة بها تنفيذا للمعاهدة وتحديد سياسة المجموعة.

4- المجلس الوزاري (أو القمة الأوروبية): يمثل سلطة القرار النهائي.

5- محكمة العدل الأوروبية: هي الهيئة القضائية الوحيدة، تراقب شرعية القرارات والأوامر والتوصيات التي يتخذها المجلس الوزاري.

6- مجلس المدققين (دائرة أو جهاز المحاسبات): يضم عضو واحد عن كل دولة ويختص بعملية المراقبة المالية لهيئات المجموعة الأوروبية.

7- بنك الاستثمار الأوروبي: وهو الجهاز النقدي والمصرفي للمجموعة الأوروبية ويتألف من الدول الأعضاء ويقوم بدراسة المشاريع وتمويلها سواء في المجموعة الأوروبية أو في الدول النامية.

8- المجلس الاقتصادي والاجتماعي: ويمثل اتحادات بين الصناعة وغرفة التجارة للدول الأعضاء له سلطات استشارية في عملية صنع القرار.

9- المصرف المركزي الأوروبي: يتمتع بصفة قانونية ومستقل عن أي سلطة ومركزه في فرانكفورت.[1]

الخريطة رقم 3: الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفق سنة الانضمام

المصدر: على الرابط https://www.touteleurope.eu/les-pays-de-l-union-europeenne.html

[1]–صلاح الدين حسن السيسي، **الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)**، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، مكتبة الأسرة، طبعة خاصة، 2003، ص ص 21–23.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الأوروجزائرية في مرحلة التعاون.

تعتبر الجزائر آخر دولة توقع اتفاقية التعاون مع المجموعة الأوروبية، على خلاف المغرب وتونس بحيث قامتا بتوقيع الاتفاقية سنة 1969.

وقد حضت الجزائر بخصوصية جعلتها لا تحتاج إلى توقيع هذه الاتفاقية، وذلك لحصولها على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة بموجب القرار الصادر عن المجموعة الأوروبية في 28 مارس 1963، الموروث عن حقبة الاستعمار.

بالإضافة إلى الامتيازات المحصل عليها في اتفاقيات إيفيان سنة 1962، إلا أن إيطاليا رفضت استمرار منح أفضليات للصادرات الجزائرية، مما أدى بالمجموعة الأوروبية إلى فتح مفاوضات مع الجزائر وذلك قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة، وقد توجت توقيع اتفاقية التعاون في 26 أفريل 1976.[1]

الفرع الأول: مفهوم التعاون.

في اللغة: تبادل المساعدة أو المشاركة أو المؤازرة.

أما التعاون كنظام وكمذهب اقتصادي واجتماعي فيقوم على التضامن الطوعي بين جماعة من الأفراد يقيمون مشروعا اقتصاديا مشتركا (وهو الجمعية التعاونية) ويديرونه بأنفسهم في سبيل تحسين وضعهم الاقتصادي كمنتجين أو كمستهلكين.

منذ القرن التاسع عشر رأى بعض المفكرين في التعاون نظاما اقتصاديا جديدا يعالج الآلام والمساوئ التي تعاني منها المجتمعات الرأسمالية، وانتشرت التعاونيات في تلك

[1] – إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييمية في إطار التعاون الجزائري على ضوء اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة خيضر، بسكرة: كلية العلوم السياسية والتجارة وعلوم التسيير، 2012، 2013)، ص 158.

المجتمعات واتخذت أنواعا عديدة منها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وجمعيات العمال التعاونية الانتاجية.[1]

أهداف التعاون:

يهدف التعاون بين الدول إلى تحقيق عدة اساسيات منها:

- تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين الدول.
- اكتساب المزيد من المعرفة بظروف الأسواق المحلية والدولية وذلك من خلال الصادرات والاستثمار المباشر.
- سهولة الحصول على الموارد الأولية واكتساب الأسواق.
- تسريع وتسهيل عملية التنمية واستغلال الإمكانيات الاقتصادية والطبيعية للدول المتعاونة.
- التخلص من التبعية الخارجية، حيث تتعاون الدول فيما بينها لتحقيق الأهداف الأساسية.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية البينية واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك بسعي الدول النامية من خلال التعاون مع الدول المتطورة الى استقطاب شركاتها ورؤوس أموالها بهدف التنمية وتوفير مناصب الشغل وتقليص البطالة.[2]

الفرع الثاني: التعاون الأوروبي الجزائري.

1- مضمون الاتفاقية:

وقعت الجزائر اتفاقية التعاون (Accord de coopération) في 26 أفريل 1976م، وقد دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978، حيث ركزت هذه الاتفاقية على ثلاثة جوانب وهي:

[1]– موسوعة سياسية، عبد الوهاب الكبالي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، 1985)، مادة سياسية، ص 724.

[2]– سعيد سيال، **التعاون الأوروبي–المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية (2007–2011)**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية (2012–2013)، ص ص 23، 25.

أ- **الجانب التجاري:** وقد تضمن هذا الجانب:

- حرية تنقل السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري.
- تخفيض الرسوم الجموكية ما بين 20% و 100% على بعض المنتوجات الزراعية.
- السماح بدخول المنتوجات الصناعية الجزائرية إلى الاسواق الأوروبية.[1]

ب- الجانب المالي:

يتضمن هذا الجانب 4 بروتوكولات وقعتها الجزائر بقيمة إجمالية تقدر بـ 994 مليون يورو.

تمثل مساعدات من ميزانية المجموعة الأوروبية منها 214 مليون يورو، يمثل مجموع المبالغ المالية للبروتوكولات الأربعة، إضافة إلى 95 مليون يورو تمثل التكيف الهيكلي للسياسة المتوسطية المتجددة، أما قروض البنك الأوروبي للاستثمار (BEI)* فتقدر بـ 640 مليون يورو.

[1]- فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانقسام منظمة التجارة العالمية**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008-2009)، ص 91.

* هي مؤسسة مالية أوروبية تقترض وتقرض أموالا لتمويل مشاريع استثمارية تساهم في تنمية لدول الاتحاد أو خارجها تنفيذ السياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية .BEI : La banque européenne d'investissement

وقد تم تحديد بروتوكولات التعاون كما يلي:

1- البروتوكول الأول (1976–1981): تطوير التنمية الريفية وحماية البيئة على الترتيب 34% و 31% من المساعدات المالية.[1]

اسم المشروع	السعر (مليون يورو)
مؤسسة الصناعة التقليدية	5.9
إنشاء مركز التكوين العالي	5.8
برنامج في العلوم "NRS"	4.2
تكوين مسيرين زراعيين	4.1
التعديل الهيكلي	2.4
التكوين التقني الريفي	1.6
التكوين في مجال الغابات	0.8
مركز التكوين للصيادين	0.6
التعاون "PS"	0.6
المنح 79	0.4
مساعدة تقنية لـ "INAPI"	0.3
تكوين "HCR"	0.3
تكوين تقنيين في الريف	0.3
تكوين "IFAR"	0.3
مؤسسة التربية للأبقار	0.1
التعاون في مجال العلوم	0.1
برنامج تطوير وإنتاج	0.1
برنامج تكوين الغابيين	0.1
دراسة برنامج تطوير الصيد	0.1
مساعدة تقني في برنامج التعاون في العلوم	0.1

Source : Union européenne-l'Algérie, 30 ans de coopération 1979-2009, op.cit., p 79.

[1]- Union européenne-l'Algérie, **30 ans de coopération 1979-2009**, op.cit., p 17.

2- البروتوكول الثاني (1981-1986):

البنية التحتية تمثل 70% من المساعدات المالية.[1]

اسم المشروع	السعر (مليون يورو)
الطريق الوطني (1)	4.9
الطريق السيار شرق-غرب (2)	3.7
باب بجاية	2.9
"BNDAسونالغاز"	2.6
تكوين مسيرين زراعيين	2.1
التعاون "SCINET"	1.9
التكوين في مجال الصيد	0.7
التكوين في مجال الصناعة الثقيلة	0.5
التعاون في مجال العلوم (HCR)	0.2
تكوين إطارات في مجال العمل العمومي	0.1
SEM/02/208/018	0.1

Source : Union européenne-l'Algérie, 30 ans de coopération 1979-2009, op.cit.

3- البروتوكول الثالث (1986-1991):

البنية التحتية خصص لها 50% من المساعدات المالية، أما تسيير الموارد المائية بنسبة 30% من المساعدات المالية.[2]

[1]- Union européenne-l'Algérie, 30 ans de coopération 1979-2009, op.cit. p. 17.
[2]- Ibid, p. 7.

اسم المشروع	السعر (مليون يورو)
الصيد التقليدي	12.6
البرنامج الولائي للموارد المائية	8.0
تطوير الإنتاج "SEMD"	4.2
التعديل الهيكلي	4.1
قياس برامج التعاون العلومي	3.8
تكوين مسيرين	1.9
مركز	1.9
تكوين خبراء "ISGP"	0.5
دراسة البرنامج الولائي للموارد المائية	0.5
مساعدة تقنية "FINALEP"	0.5
مساعدة ثقيلة "INAPIS"	0.3
التعاون	0.1
تعاون "ONSA" و "OSCE"	0.1
التدريس	0.1
تكوين في مجال الصيد	0.1
مخطط وطني لتوعية في المياه	0.1
"دراسة سونالغاز"	0.1
مساعدة تقنية في برنامج السكن	0.1
Séminaire	0.1

Source : Union européenne-l'Algérie, 30 ans de coopération 1979-2009, op.cit., p 83.

البروتوكول الرابع (1991-1996):

استفادت البنية التحتية بـ 68% من المساعدات المالية، و 70 مليون يورو خصص للتكثيف الهيكلي للسياسة المتوسطية المتجدد.[1]

اسم المشروع	السعر (مليون يورو)
برنامج ولائي للتعديل الهيكلي	15.0
التسيير العام	11.0
التحديد الهيكلي	5.3
دراسة المجال الزراعي	0.6
مساعدة تقنية للبرنامج الولائي "SE"	0.1
المجال الزراعي الولائي	0.1
تعديل المجالات الولائية	0.1

Source : Union européenne-l'Algérie, 30 ans de coopération 1979-2009, op.cit., p 85.

[1]- Union européenne-l'Algérie, 30 ans de coopération 1979-2009, op.cit. p. 17.

مساعدات البروتوكولات المالية الأربع الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية للجزائر 1976–1996 (مليون يورو).

البروتوكولات	مساعدات ميزانية المجموعة الأوروبية	قروض البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) موارد خاصة	المجموع
البروتوكول الأول (76–81): – المنح – قروض خاصة – قروض BEI	44.000.000 25.000.000 19.000.000	70.000.000	114.000.000
البروتوكول الثاني (81–86): – المنح – قروض خاصة – قروض BEI	44.000.000 25.000.000 19.000.000	107.000.000	151.000.000
البروتوكول الثالث (86–91): – المنح – قروض خاصة – قروض BEI	56.000.000 52.000.000 4.000.000	183.000.000	239.000.000
البروتوكول الرابع (91–96): – المنح – قروض خاصة – قروض BEI	70.000.000 52.000.000 18.000.000	280.000.000	350.000.000
مجموع البروتوكولات: – المنح – قروض خاصة – قروض BEI – أموال مخاطرة	214.000.000 157.000.000 22.000.000 35.000.000	640.000.000	854.000.000
أنماط التسوية الهيكلية السياسية المتوسطية المتجددة	9.500.000	640.000.000	854.000.000
المجموع	**309.000.000**	**640.000.000**	**959.000.000**

Source : Union européenne-l'Algérie, 30 ans de coopération 1979-2009, op.cit., p 19.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر استفادت بقيمة إجمالية تقدر بـ 994 مليون يورو في البروتوكولات الأربعة، ومنها 309 مليون يورو عبارة عن مساعدات من طرف المجموعة الأوروبية والملاحظة في كل بروتوكول جديد هو الزيادة في المساعدات المقدمة للجزائر.

ج- الجانب الخاص بالعمالة:

نظرا للعدد الكبير لمواطني الجزائر العاملين في أوروبا، فإن اتفاقية 1976، نصت على الإجراءات خاصة بالنسبة للجزائريين المقيمين في فرنسا، تتضمن شروط العمل والأجر وقد منحت لهم عدة امتيازات.[1]

2- تقييم اتفاقية التعاون:

على الرغم أن الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر خلال كل الفترات حيث أن 70% من الصادرات الجزائرية توجه إلى أوروبا في حين أكثر من 60% من الواردات تأتي من أوروبا[2]، كان هدف اتفاقية التعاون يتمثل في تنشيط الصادرات الجزائرية بصفة عامة والمنتوجات الزراعية بصفة خاصة إلا أن الامتيازات الممنوحة لم تأتي بالبديل خصوصا بعد دخول كل من إسبانيا، والبرتغال واليونان إلى السوق المشتركة وقد صادقت الجزائر مجموعة من العراقيل منها:

- تذبذب سعر الدينار.
- مشكلة التعليب والتكثف واللصائق والرموز.
- أسعار الشحن المرتفعة.
- عدم وجود المراقبة وغياب شهادة نوعية.[3]

---

[1]- ، ابراهيم بوجلخة مرجع سابق، ص 159.

[2]- فيصل بهلولي، مرجع سابق، ص 90.

[3]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة تقويم أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية على الزراعة العربية**، جامعة الدول العربية، الخرطوم أكتوبر 1999، ص 55.

المبحث الثاني: العلاقات الاوروجزائرية في اطار الشراكة الاورومتوسطية

لقد عرف الاقتصاد العالمي في نهاية القرن العشرين تحولات عميقة من خلال ما فرضته العولمة الاقتصادية، من إعادة توحيد نظام عالمي مبني على أسس اقتصاد السوق وتحرير التجارة الدولية، وبذلك ظهر ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية، والاتحادات الجمركية، مناطق للتجارة الحرة، وهذا ما دفع بالدول النامية إلى إيجاد مكان لها في ظل هذه التحولات والدخول في هذا المسار والاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد. كما قامت الدول المتقدمة في ظل هذه التغيرات إلى طرح سياسات جديدة المتمثلة في مبادرات الشراكة مع الدول النامية، وهذا ما كان في أذهان صناع القرار دول الاتحاد الأوروبي من خلال مشروع برشلونة سنة 1995 الداعي إلى إقامة علاقات الشراكة مع الدول المتوسطية، ففي هذا الإطار سعت الجزائر بدورها إلى إقامة علاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بعد توقيعها لاتفاق الشراكة سنة 2002 الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

المطلب الأول: الشراكة الأورومتوسطية.

يأتي طرح الشراكة الأورمتوسطية في سياق التحولات العميقة التي تشهدها العلاقات الدولية القائمة أساسا على التكتلات الاقتصادية وسياسات الاندماج، حيث ترتب مراحل التكتلات الاقتصادية على النحو الآتي:

1) **منطقة التجارة الحرة أو التبادل الحر:** ففي هذه المرحلة يتم الاتفاق على إلغاء القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع الخدمات بين الدول الأعضاء في المنطقة، مع احتفاظ كل دولة عضو بفرض حقوقها الجمركية على بقية دول العالم، أوضح مثال على هذا النموذج هو معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA.

2) **الاتحاد الجمركي:** في هذه المرحلة تصبح حركة السلع حرة بين الدول الأعضاء من القيود الجمركية، لكن هذه الدول تطبق تعريفه جمركية موحدة تجاه بقية دول العالم، كمثال لهذه الحالة نجد السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية MERCOSUR.
3) **السوق المشتركة:** بالإضافة إلى حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، ففي هذه المرحلة يتم إلغاء القيود الجمركية على السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وكمثال عن ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يشكل سوق مشتركة منذ 1993.
4) **الاتحاد الاقتصادي:** وهي المرحلة الأكثر تكاملا من النماذج السابقة، بالإضافة إلى كل مزايا المراحل السابقة، فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، مثال عن ذلك منطقة اليورو حيث قامت بتوحيد العملة في 2002.[1]

إلا أن مفهوم الشراكة لم يتم الإشارة إليه في تلك المراحل، فبذلك تعتبر مرحلة الشراكة مرحلة ممهدة للوصول إلى المرحلة الأولى من التكتلات الاقتصادية، فالاتحاد الأوروبي يسعى من خلال الشراكة الأورومتوسطية إلى الوصول إلى إقامة منطقة التبادل الحر في المتوسط.

الفرع الأول: مفهوم الشراكة.

يحتوي مصطلح الشراكة على عدة تعاريف نذكر منها:

- "الشراكة هي إلتزام قوي بين المؤسسات والتي تتقاسم رؤية مشتركة وتطمح لتحقيق أهداف مشتركة، وينطوي هذا الالتزام على تجميع الموارد والخبرات، كما يجب على هذه المؤسسات احترام استقلالية كل منها عن الأخرى".

[1]– سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر**–، مجلة الباحث: التكتلات الاقتصادية الإقليمية "حالة الجزائر"، جامعة ورقلة، ص. ص 83، 93، العدد 2002/01، ص 87.

- "الشراكة هي الوضعية التي تكون فيها منظمتين أو أكثر تتقاسمان الموارد المختلفة والأنشطة في سياق تتبع استراتيجية معينة وضعت من طرفهما".[1]
- "الشراكة هي علاقة عمل تنشأ بين طرفين أو أكثر للقيام بعملية أو نشاط إنتاجي معين أو خدمي من حيث تقاسم الأطراف الأرباح والمخاطرة الناتجة عن هذا الاشتراك من أجل تحقيق مصالحهم المشتركة وبلوغ أهدافهم التي يسعون وراءها".
- "الشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية".[2]
- "تتمثل الشراكة في النشاط الاقتصادي الذي ينشأ بفضل تعاون الأشخاص ذوي المصالح المشتركة لإنجاز مشروع معين، ويمكن أن تكون طبيعة التعاون: تجارية، مالية، تقنية أو تكنولوجية".[3]

مما سبق يمكننا استخلاص تعريف إجرائي للشراكة المتمثل في: "الشراكة هي اتفاق تعاون طويل المدى بين طرفين أو أكثر قد يكون في مجال معين كما قد يكون متعدد الأبعاد، والهدف من الشراكة هو تحقيق أهداف مشتركة بين الأطراف".

أما فيما يخص مصطلح الشراكة في مجال العلاقات الدولية، فهو مصطلح حديث لم يظهر في القاموس إلى في سنة 1987 بالصيغة التالية: "نظام يجمع المتعاملين

[1]– منصري نجاح،مرجع سابق، ص 26.

[2]– محمد جمال الدين مظلوم، **نحو إستراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية (دول الجوار)**، الملتقى العلمي، الرؤى المستقبلية والشركات الدولية، (جامعة نابق العربية للعلوم الأمنية، الخرطوم، كلية العلوم الاستراتيجية، المنعقدة في الفترة من 3–5 (2)، 2017)، ص 5.

[3]– محمد جمال الدين مظلوم، مرجع سابق ذكره، ص 6.

الاقتصاديين والاجتماعيين". كما استخدم هذا المصطلح لأول مرة في مجال العلاقات الدولية من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نهاية الثمانينات.[1]

ففي البداية كان هذا المصطلح يستخدم بكثرة في المجال الاقتصادي ليشمل بعدها الجوانب الأخرى (السياسية، الاجتماعية والثقافية).[2]

وبذلك تعرف الشراكة كما تضمنه إعلان برشلونة على أنها ليست اتفاقا تجاريا عابرا وليست توافقا سياسيا محددا، بينما هي سير في طريق نحو مصير مشترك يشمل كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فهي مشروع مصالحة تاريخية بين أوروبا والدول المتوسطية يجب أن تؤدي إلى تفاهم الأطراف المشاركة حول كل الموضوعات وتخلق بذلك جوا من الانفتاح بين الأطراف المشاركة.[3]

الفرع الثاني: الشراكة الأورومتوسطية.

جاءت فكرة الشراكة الأورومتوسطية من طرف الاتحاد الأوروبي، وذلك بعد التطور الذي حققه في عملية التكامل والاندماج، وبروز الاتحاد الأوروبي كقوة دولية اقتصادية قادرة على لعب دور هام في السياسات العالمية.[4]

يعود اهتمام أوروبا بمنطقة المتوسط إلى إدراكها للأهمية التي تكسبها بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط العربية وغير العربية المتمثلة أساسا في موقعها الجغرافي الذي يتوسط القارات الثلاث أوروبا، إفريقيا وآسيا، ما يجعله نقطة ملاقات المواصلات بين هذه

[1]– مريم زكري، مرجع سابق 47.

[2]– محمد جمال الدين مظلوم، المرجع نفسه، صفحة نفسها.

[3]– عبد الجليل هويدي، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013)، ص 38.

[4]– علي الحاج، **سياسة دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2005)، ص 191.

القارات خاصة الطرق البحرية، وكذلك الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة كونها تحتوي على ثلثي الاحتياطي العالمي للبترول، الذي يعتبر بدوره المورد الاستراتيجي في وقتنا الحالي.[1]

كذلك الامتداد الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يُعد عاملا دافعا قويا لأوروبا لطرح مبادرة الشراكة مع الدول المتوسطية وتمديد استراتيجياتها نحو هذه المنطقة ما يدخل في إطار التنافس الدولي حول منطقة المتوسط.[2]

سعي الاتحاد الأوروبي عن طريق الشراكة الأورومتوسطية إلى وضع الركائز الأساسية لسياساته المتوسطية الجديدة، وتطوير علاقاته مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط وتعزيز الحوار العربي–الأوروبي الذي انطلق في سبعينات القرن العشرين.[3]

1) جذور الشراكة الأورومتوسطية:

تعود جذور فكرة الشراكة الأورومتوسطية مباشرة بعد نهاية نظام الثنائية القطبية وسقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار جدار برلين سنة 1989، وظهور الاتحاد الأوروبي كقوة إقليمية جديدة الذي يسعى إلى توسيع سياسته نحو دول أوروبا الشرقية من جهة ودول حوض المتوسط من جهة أخرى، فإذا كانت دول أوروبا الشرقية والوسطى تشكل مجالا حيويا بالنسبة لألمانيا، فإن دول جنوب حوض المتوسط هي كذلك بالنسبة لدول القوس اللاتيني (إيطاليا، فرنسا وإسبانيا).

فقد قدم مشروع الشراكة الأورومغاربية في قمة لشبونة (جوان 1992) الذي بدا بفكرة منطقة التبادل الحر بين أوروبا والمغرب العربي، ففي 17 فيفري 1992 أعلن ببرشلونة عن

---

[1]- Hani HABEEB**, le partenariat euro-méditeranéen, le point de vue Arabe**, (Paris, Edition Publisud, 2002), p 38.

[2]– نادية والي، **الشراكة الأوروجزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، المجلة النقدية في الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 2013/2، ص 336.

[3]– علي الحاج، مرجع سابق، ص 192.

فكرة التبادل الحر بين أوروبا والمغرب، وفي مارس 1992 إسبانيا تقترح لشركائها الأوروبيين خلق منطقة التبادل الحر بين المجموعة الأوروبية والاتحاد المغاربي.

ثم جاءت قمة كورفو "Corfo" (جوان 1994) لتنتقل علاقات الاتحاد الأوروبي مع منطقة حوض المتوسط إلى مرتبة متقدمة، حيث طرحت فكرة الشراكة الأورومتوسطية، والتي تقوم على مفهوم جديد يتجاوز التعاون التجاري الذي كان يحكم في تلك الفترة، للوصول إلى بناء فضاء أوروبي متوسطي.

فيما بعد جاءت قمة "إيسن" "Essen" (ديسمبر 1994) أين تم التأكيد على ضرورة تدعيم السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، وجاء في التقرير الختامي لهذه القمة أن حوص المتوسط يشكل بالنسبة للاتحاد الأوروبي منطقة ذات أولوية استراتيجية.[1]

2) إعلان برشلونة ومشروع الشراكة الأورومتوسطية:

جاءت الانطلاقة الحقيقية لمشروع برشلونة والشراكة الأورومتوسطية عندما انعقد مؤتمر برشلونة يومي 27-28 نوفمبر 1995 بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر[*]، واثني عشر دولة متوسطية[**] والكل سبع وعشرين دولة مشاركة[2]، وكان الجديد في هذه المبادرة هو الخروج من العلاقات المبنية على البعد الوحيد بين الضفتين المتمثل في البعد الاقتصادي والتجاري، فقد كان هذه الفكرة ترمي إلى بناء فضاء متوسطي قائم أساسا على الأمن والتعاون، فبذلك الأمر يتعلق بإطار متعدد الأطراف حيث دعا مؤتمر برشلونة

[1]- مصطفى بوخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، (دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 1، 2006)، ص 95-96.

[*] دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر المشاركة في الندوة.

[**] الدول المتوسطية الاثنى عشر المشاركة في الندوة.

[2]- إبراهيم بوجلخة، مرجع سابق ، ص 111.

على ضرورة تعزيز كل من التعاون السياسي والأمني، التعاون الاقتصادي والتعاون في المجال الاجتماعي الثقافي والإنساني.[1]

1) البعد السياسي والأمني:

ترتكز الشراكة في المجال الأمني والسياسي على مبدا تحقيق الأمن والاستقرار وإقامة منطقة مشتركة للسلام في المتوسط، عن طريق تعزيز الحوار السياسي والأمني بين دول المتوسط[2]، حيث أعطت وثيقة برشلونة أولوية أمنية للتعاون السياسي، تتضمن تبادل المعلومات الأمنية والتعاون لمكافحة الإرهاب ووضع إجراءات الثقة للأمن المشترك.[3]

فقد وافقت الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة على تعزيز وتشجيع التعاون فيما بينها وعلى مواصلة الحوار السياسي المتين واحترام مبادئ القانون الدولي، كما أكدت على ضرورة الاستقرار الداخلي والخارجي لدول المنطقة، ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف تعهدت الدول المشاركة في المؤتمر بتحقيق ما يلي:

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والالتزامات التي يمليها القانون الدولي.
- تعزيز الديمقراطية داخل النظام السياسي والاعتراف بحق الشعوب في اختيار نظامها السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون أي تميز على أساس العرق والجنسية واللغة والدين والجنس.
- احترام التنوع والتعددية في المجتمعات المتوسطية ومكافحة مظاهر التعصب والعنصرية.

---

[1]- Hani HABEEB, Op. cit., p 38.

[2]– على الحاج، مرجع سابق، ص 204.

[3]– مصطفى بوخوش، مرجع سابق ، ص 97.

- الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للشركاء.
- احترام وحدة أراضي كل شريك من الشركاء وسيادته عليها، وتسوية خلافات الشركاء سلميا.
- تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والمكافحة المشتركة للجريمة المنظمة ومحاربة المخدرات.
- تعزيز الأمن الإقليمي ومكافحة انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.[1]
- تسعى الشراكة السياسية والأمنية إلى تحقيق هدفين أساسيين هما:

أ- جعل منطقة المتوسط فضاء مشترك للسلم والأمن.

ب- ترقية الامن الإقليمي المتوسطي.[2]

2) البعد الاقتصادي:

وتهدف الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي إلى جعل منطقة المتوسط منطقة تجارة الحرة بحلول عام 2010، وذلك عبر الإزالة التدريجية للرسوم الجمركية وغير جمركية، ويستلزم ذلك احترام القواعد التي تم الإشارة عليها في الندوة المتمثلة في:

1- توحيد أنظمة إصدار شهادات المنشأ، حماية الملكية الفكرية، المنافسة المتكافئة، مبدأ المعاملة بالمثل، تشجيع القطاع الخاص وتحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

2- تشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة والمستدامة التي تحمي البيئة والموارد الطبيعية.

3- تنمي القدرات البشرية وخلق مناخ الاستثمار عن طريق إزالة الحواجز التي تقف أمامه.

[1]- علي الحاج، مرجع سابق، ص 205، ص 207.

[2]- مصطفى بوخوش، مرجع سابق ، ص 97.

4- تنمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمي والفني ونقل التكنولوجيا.[1]

كما تهدف الشراكة في هذا المجال إلى تحقيق النمو في أوروبا ودول المتوسط إضافة إلى تحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المنطقتين من خلال:

- الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- تحسين الأوضاع الاجتماعية عن طريق زيادة فرص التوظيف وتخفيض فوارق التنمية الكبيرة التي تعاني منها المنطقة.

فلتحقيق هذه الأهداف ركز المشاركون في المؤتمر على إقامة شراكة اقتصادية ومالية مبنية على:

1) **إنشاء منطقة التجارة الحرة:** والتي تعتبر الهدف الرئيسي في الشراكة الاقتصادية والمالية، حيث ركزوا على قيام هذه المنطقة عن طريق الأخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية في المجال التجاري والمتعلقة بقوانين المنظمة العالمية للتجارة.[2]
2) **تحديد مجالات التعاون الاقتصادي:** لقد ركز المشاركون وبقرار من دول الاتحاد الأوروبي على تحديد مجالات التعاون الاقتصادي الممكن قيامها بين الدول.
3) **تحديد أوجه التعاون المالي:** فلتحقيق منطقة التجارة الحرة ونجاح الشراكة الاقتصادية يتطلب رفع حجم القروض التي يمكن للدول الأوروبية منحها لدول جنوب المتوسط عبر برنامج "ميدا1و2"[*] لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.[3]

---

[1]– العربيي جعفر عدالة، **تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 1، 19 ديسمبر 2014، ص 4.

[2]– مريم زكري، مرجع سابق ، ص 54.

* برنامج ميدا: يعتبر برنامج دعم مالي من طرف الاتحاد الأوروبي لدول جنوب المتوسط، حيث قدر في الفترة ما بين 1995–1999 بـ 4.685 مليار أورو، وفي الفترة ما بين 2000–2006 قدر بـ 5.350 مليار أورو.

[3]– مريم زكري، مرجع سابق، ص 55.

جدول: دول جنوب المتوسط المستفيدة من برنامج "ميدا" "MEDA" (بمليون أورو).

برنامج MEDA 1995– 2005 (بمليون أورو)	الحصص المالية المقدرة	المبالغ المالية المدفوعة	نسبة الحصص المدفوعة على المقدرة
الجزائر	437	144	%32,9
مالطا	541	480	%88,7
مصر	1150	650	%56,5
الأردن	516	393	%76,2
لبنان	283	132	%46,6
المغرب	1472	783	%53,2
سوريا	259	64	%24,7
تونس	875	568	%64,95

المصدر: يمينة عطيش، البعد الأمني في العلاقات الأورمتوسطية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص 126، 127.

بالتلخيص تقوم الشراكة الاقتصادية التي طرحها مسار برشلونة على خمس نقاط أساسية:

1- إقامة منطقة التجارة الحرة بين أوروبا والدول المتوسطية بشكل تدريجي حتى عام 2010.

2- تشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة وتقليص فوارق التنمية بين الضفتين.

3- إيجاد مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون بين الشركات.

4- تطوير البنية التحتية والاتصالات والمعلومات والخدمات والسياحة.

5- تنمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمي، خاصة في مجال العلوم ونقل التكنولوجيا والتقنيات.[1]

3)البعد الاجتماعي والثقافي والإنساني:

تعرف منطقة المتوسط بالتعددية الثقافية، حيث هو فضاء يجمع الديانات السماوية الثلاث: الإسلام، المسيحية، اليهودية، كما تعرف بتعدد اللغات، فكانت هذه المنطقة منذ القدم مهد الحضارات العديدة.

فتهدف الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية إلى التقريب بين شعوب المنطقة، وإلى تسهيل التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية، فضمن هذا السياق وضعت وثيقة برشلونة مجموعة من الأسس والمرتكزات المتمثلة في:[2]

1- إقامة حوار متزن يقوم على أساس احترام الثقافات والأديان، الذي يعتبر الشرط الأساسي للتقارب بين شعوب المنطقة.
2- احترام الحقوق الاجتماعية الرئيسية القائمة على القوانين المدنية والإنسانية.
3- إشراك المجتمع المدني وإبراز دوره المهم في مسار التنمية والتفاهم بين الشعوب.
4- تطوير الموارد البشرية بواسطة التعاون والتبادل في الخبرات في مجال التربية والتكوين.[3]

---

[1]–رتيبة برد، **الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدبي 5+5، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009، ص 135.

[2]– علي الحاج، مرجع سابق، ص 211.

[3]–مصطفى بوخوش، مرجع سابق، ص 99.

المطلب الثاني: اتفاقات الشراكة الأوروجزائرية.

جاء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية في سياق مسار برشلونة والشراكة الأورومتوسطية، فالجزائر تعتبر آخر دولة مغاربية تمضي على إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي بعد المغرب وتونس، وذلك راجع إلى المشاكل العويصة التي مرت بها الجزائر خلال التسعينات والمدعوة بالعشرية السوداء، وتوقف نسبي للعلاقات الجزائرية الأوروبية، حيث تم إحياؤها سنة 1998.

بدأت المفاوضات على اتفاق الشراكة في 1997، لتصبح أكثر فعالية في 2000، فيتم الإمضاء عليه في 22 أفريل 2002 خلال المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي الخامس في فالنسيا (إسبانيا)، حيث دخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005.

يعتبر اتفاق الشراكة بديلا لاتفاق التعاون المختتم في 1976، حيث كان الجديد في هذا الاتفاق أنه لم يكن عبارة عن تعاون فقط أي تقديم الاتحاد الأوروبي معاونات للجزائر، بل يتسم بالعلاقات المتساوية بين الطرفين.[1]

تعتبر الجزائر البلد الأكبر مساحة في إفريقيا ما يجعلها الدولة الأكثر إجتذبا للاتحاد الأوروبي، وهذا ما يجعل من الاتحاد الأوروبي يسعى إلى إجراء الحوار وتطبيع علاقاته مع الجزائر وجعلها في المستوى العالي، فيتمثل اتفاق الشراكة 2002، الوثيقة التي تنص عليها الأهداف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يسعى الطرفين إلى الوصول إليها في علاقاتهم المستقبلية.[2]

[1]- Union européenne-Algérie, 30 ans de coopération 1979-2009, op, cit, p 21.
[2]- Délégation de l'union européenne en Algérie, **Rapport sur la coopération UE-Algérie**, Edition 2014, p 2.

1) المفاوضات الجزائرية الأوروبية:

بعد مؤتمر برشلونة خاضت الجزائر والاتحاد الأوروبي منذ مارس 1997 عدة جولات من المفاوضات بخصوص الشراكة، حيث جرت أول جولة من المفاوضات يومي 4 و 5 مارس 1997 ببروكسل، وتم فيها عرض الطرفين للخطوط العريضة للشراكة على الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية التي يفرضها حجم الجالية الجزائرية الكبير الموجود في أوروبا.

أ) من الناحية السياسية والأمنية:

ركز التصور الجزائري على تكريس مبدأ التشاور وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب، بينما شدد الجانب الأوروبي على احترام مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ب) من الناحية الاقتصادية:

حرصت الجزائر على رفض الربط بين إلزامية النمو الاقتصادي وبين إنشاء منطقة التبادل الحر وذلك حتى تضمن تحقيق التوازن في المبادلات الجزائرية، بينما كان يرى الطرف الأوروبي حتمية الإسراع أولا في الإصلاحات الاقتصادية وفي مقدمتها إعادة هيكلة المؤسسات واستكمال مسار عملية الخصخصة بالجزائر.

ج)من الناحية الاجتماعية:

تطرق التصور الجزائري على وضعية اليد العاملة الجزائرية في أوروبا والتمسك بضرورة ضمان حقوقها وحفظ كرامتها، بينما تمثلت النقطة الأساسية للجانب الأوروبي في الهجرة الغير الشرعية التي ينبغي حسمها نظرا لتفاقم مخاطرها.[1]

كشفت هذه الجولة من المفاوضات وجود فوارق كبيرة في بعض القضايا بين الطرفين، بينما تم الوصول إلى الاتفاق على بعض المسائل الرئيسية المتمثلة في مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية وضمان الأمن والسلم والاستقرار.

فيما يخص الحوار السياسي، إلا أن الطرف الجزائري لم يخف انشغاله لعدم وجود أحكام في مجال مكافحة الإرهاب التي نعتبرها ضرورية لضمان استقرار المنطقة، أما فيما يخص المجال الاقتصادي فيقين خطوطه عريضة ولم يتم الاتفاق حول القضايا الاقتصادية في هذه الجولة نظرا لاختلاف وجهتي النظر.[2]

جاءت الجولة الثانية من المفاوضات في يومي 22 و 23 أفريل 1997، ومثلت امتدادا لجولة المفاوضات الأولى، حيث قام فيها الطرفين بعدة محاولات للوصول إلى اتفاق نهائي للشراكة، وكان المجال الاقتصادي للشراكة من أهم نقاط هذه الجولة من المفاوضات، وأبرز هذه النقاط هي مسألة التخفيض الجبائي والجمركي في الجزائر، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى تفادي حدوث وضعية تدفق تجاري في اتجاه واحد عن طريق رفع الرسوم الجمركية لحماية إنتاجها المحلي، وهذا ما كان يتناقض مع الرأي الأوروبي الذي يرى أن التخفيض الجبائي من الشروط الأساسية لفتح الأبواب أمام التجارة الخارجية، وسبيل للدخول في نظام منطقة التبادل الحر.

---

[1]– جمال بوزكري، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، غير منشورة، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، 2013، ص 138، 139.

[2]– جمال بوزكري، المرجع نفسه، ص 139.

اختتمت هذه الجولة من المفاوضات التي سمحت بتدقيق وجهات النظر لكلا الطرفين، وتليها جولات أخرى لاستكمال الملفات حول فتح المجال لتطبيق التعاون وتحديد ميادين التعاون الجزائري الأوروبي والوسائل والكيفيات الخاصة لتحقيق التعاون في مجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[1]

تم التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في عام 2002 ثم دخل حيز التنفيذ في سنة 2005، على أساس أن يتم تحقيق منطقة التبادل الحر وإلغاء كل الرسوم الجمركية مع مطلع سنة 2017.[2]

2) مضمون اتفاق الشراكة:

يحتوي اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على 110 مادة، مقسمة على 9 أبواب تنصب على الالتزامات التي يجب اتخاذها لكل الطرفين، من جهة الجمهورية الجزائري الديمقراطية الشعبية، ومن جهة أخرى دول الاتحاد الأوروبي[3]، يمكننا تلخيص محتوى الاتفاق الجزائري–الأوروبي في ثمانية محاور تمثلت في الجوانب الآتية:

أ) **الجانب الأول:** يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين، يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين، تساهم في تحقيق رفاهية وأمن المنطقة المتوسطية (المواد 03، 04، 05 من الاتفاقية).

[1]– عبد الحميد زعباط، **الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 3–4.

[2]- Union européenne-Algérie, 30 ans de coopération 1979-2009, op, cit, p 23.

3–عزيزة سمينة، **الشراكة الأوروجزائية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث، عدد 2011/09، ص 151–152.

ب) **الجانب الثاني:** يتعلق بحرية نقل البضائع (التبادل التجاري) وذلك بإقامة منطقة للتبادل الحر في فترة تدوم 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة (المادة 06).

ج) **الجانب الثالث:** يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقدم الخدمات، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء وتأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات المالية، البنكية، المواصلات والاتصالات...إلخ.[1]

د) **الجانب الرابع:** يتعلق بدفع رأس المال، المنافسة وإجراءات أخرى اقتصادية، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشأة وفقا للتشريع الجاري العمل به (المواد 38-39).

ه) **الجانب الخامس:** ويتعلق بالتعاون الاقتصادي، حيث إلتزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة، ويتعلق هذا التعاون أساسا حسب ما جاءت به المادة (48) من الاتفاقية، بالقطاعات التي تعاني من المشاكل الداخلية، والقطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستوى النمو، وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى

1- Aissa BOUABBACHE, **Le partenariat économique et l'accord d'association Algérie-Union Européenne : portée et limites**, mémoire de Magistère en sciences économique, option économie et finance international, université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, 2016, p 56 à p 65

تنويع الصادرات الجزائرية[1]، وقد تم التركيز في المواد (50-53) من الاتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كما يلي:

- دعم التكامل والاندماج الاقتصاديين (لاسيما التعاون المغاربي البيني).
- تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنى التحتية).
- التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث.
- التعاون في مجال البحث العلمي التكنولوجي، التربية، التعليم والتكوين.
- التعاون الجمركي وتنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية.
- دعم وتشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.
- وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار.
- دعم إعادة هيكلة قطاع النقل وتحديثه، وكذا قطاع الإعلام والاتصال وقطاع الطاقة والمناجم، والتعاون في مجال الإحصاء وحماية المستهلكين.[2]

و) **الجانب السادس:** يتعلق هذا الجانب بالتعاون الاجتماعي والثقافي، حيث تضمن الإجراءات الخاصة بالعمال، وذلك بعدم المعاملة التمييزية للعمال، وتشجيع تبادل المعلومات وتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات كالإعلام والصحافة والرسائل السمعية البصرية وتكوين أشخاص يستغلون في المجالات الثقافية وتنظيم تظاهرات ثقافية.

ي) **الجانب السابع:** يتعلق بالتعاون المالي الذي يقوم كما يلي:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.
- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.
- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

[1]- عزيزة سمينة، مرجع سابق، ص 151-152.

[2]- Aissa BOUABBACHE, **op cit** ,p 56 à p 65.

ن) الجانب الثامن: يتعلق بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية وذلك عن طريق:

- تقوية مؤسسة الدولة والقانون.
- التعاون في مجال تنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات).
- التعاون في مجال رقابة الهجرة غير الشرعية.
- التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.[1]

خاتمة الفصل :

من خلال الفصل الثاني تطرقنا إلى نشآة وتطورالإتحاد الأوروبي وكذا تاريخ العلاقات الأوروجزائرية مرورا بمرحلة التعاون إلى مرحلة الشراكة .

[1]–عزيزة سمينة، مرجع سابق ، ص 154.

الفصل الثالث

إنعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الوطني

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الوطني

تمهيد:

في هذا الفصل نحاول دراسة انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية وآثارها على الاقتصاد الوطني، عن طريق تحديد الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لكلا الطرفين من جهة الجزائر كدولة متخلفة ومن جهة أخرى الاتحاد الأوروبي المتمثل في مجموعة من الدول الأوروبية المتقدمة والتى حققت أشواط عديدة من التكامل والاندماج، بعدها نحاول دراسة الشراكة الأوروجزائرية بين الأهداف والواقع أي إلى مدى تطابق الأهداف المسطرة في عقود الشراكة والواقع، وفي الأخير تتطرق إلى انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: أطراف الشراكة (الجزائر والاتحاد الأوروبي).

تعتبر جغرافيا منطقة المتوسط عاملا مهما في تحديد العلاقات بين الطرفين، فبذلك الجزائر والاتحاد الأوروبي يجمعهما البحر الأبيض المتوسط وهذا ما يجعل حتمية إقامة علاقات صلبة بين الطرفين[1]، ففي النظر الأوروبي لا يمكنه تحقيق مستقبل آمن ومستقر بدون الأخذ بعين الاعتبار مستقبل جيرانه والمتمثلة خاصة في دول جنوب المتوسط، فالجزائر بدورها تعتبر الدولة الأكبر جارة مع الاتحاد الأوروبي بمساحة تقدر بـ 2,38 مليون كلم^2، وبعدد سكانها الذي يقارب 40 مليون نسمة، فذلك من الطبيعي أن هذه الأطراف تطمح في إقامة حوار وعلاقات في المستوى العالي، فيعتبر إتفاق الشراكة الممضي سنة 2002 الوثيقة التى تحدد بالتفصيل الأهداف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التى يطمح الوصول إليها كلا الطرفين،[2] لكن إذا لاحظنا إلى الأوضاع التى تتحكم في كل الطرفين نجد

1 – Union Européenne, Algérie, 30 ans de coopération 1979-2009, Op.cit, p 09.

2 – Délégation de l'Union européenne en Algérie, Rapport sur la coopération UE-Algérie, Edition 2014, p03.

هناك اختلاف عميق وتفاوت بين الطرفين، فبذلك نحاول تحديد بعض المؤشرات التى تتحكم في أوضاع كل الطرفين:

المطلب الأول:أوضاع الاتحاد الأوروبي

تعتبر تجربة التكامل الاندماج الأوروبي أكبر تجربة في التجارب الاندماجية في العالم، كما أحدثت أكبر تغيير عرفته الجغرافيا السياسية الأوروبية، ليصبح الاتحاد الأوروبي الرائد في كل المعايير بسبب النجاح الذي حققه في عمليات التكامل خاصة في الجانب الاقتصادي، وترتبط دول الاتحاد الأوروبي بعلاقات دينية وثقافية واقتصادية و تاريخية وسياسية خاصة ومميزة، مما أهلها لتشكيل تكتل إقليمي مشترك ومنظومة أوروبية موحدة، تنافس التكتلات الدولية الأخرى والدول الكبرى. [1]

1-الاتحاد الأوروبي كقوة دولية:

يمتلك الاتحاد الأوروبي من القوة ما يؤهله للعب دور ريادي في النظام العالمي، فعبر التاريخ معظم الدول الأوروبية تؤثر على سياسيات الدول الأخرى خارج القارة الأوروبية، حيث يرى أستاذ العلوم السياسية الأمريكي وصاحب نظرية " صدام الحضارات "، صمويل هنتجتون"Samual Huntington "بأنه اذا ما أصبحت الأسرة الأوروبية متماسكة فإنها بسكانها ومواردها وثرواتها الاقتصادية وتكنولوجيتها وقدراتها العسكرية الفعلية والكامنة، ستكون القوة الكبرى في القرن الحادي والعشرين." [2]

-كما تناول بول كندي "Paul Kennedy" في كتابه (القوى العظمي: التغيرات الاقتصادية و الصراع العسكري من 1500، 2000) المنشور في عام 1987 القوى الخمس العظمي (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي، اليابان، الاتحاد الأوروبي

1 – أحمد سعيد نوفل، الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات، في http://fawlty.yu.edu.jo/Anufal/Listspublished%Research//AHachments/83%D8%/8A.pdf (05/09/2017), ص02.

2 – جريدة الحياة، لندن، 2002/12/23.

والصين)، في القرن الواحد والعشرين، وقال بأن أوروبا ستكون في القرن الحادي والعشرون قوة عالمية عظمي للأسباب التالية: [1]

-المجموعة الأوروبية هي الوحيدة من بين القوى العالمية الأخرى التي لا تمثل دولة ذات سيادة كما هي بقية القوى في العالم المرتبطة بسيادة الدولة القومية الواحدة:

-أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية لديها من الحجم والثروة والقدرة الإنتاجية ما يؤهلها لذلك.

-أن الترتيبات الدستورية والإدارية، القائمة بفرض تطبيق القرارات في المجال الاقتصادي في الاتحاد، حققت انجازا كبيرا للاتحاد.

-فبالفعل مع حلول القرن الحادي والعشرين أصبح الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية وسياسية مهمة في النظام العالمي الجديد، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حيث يحتل الاتحاد مع بداية الألفية الثالثة أكبر قوة اقتصادية في العالم، وكانت تشكل في عام 1994، أكبر سوق في العالم يبلغ عدد سكانه 370 مليون نسمة مقابل 285 عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية.

وبلغ الناتج القومي الإجمالي لدول الاتحاد، 9,2 تريليون دولار عام 2001، مما يعادل الناتج القومي الأمريكي، ونصيبه من التجارة العالمية 20٪ من الصادرات مقابل 16,3 للولايات المتحدة الأمريكية 8,2٪ لليابان.

-ويحقق الاتحاد الأوروبي سنويا حجم تجارة خارجية في المتوسط 1150 مليار دولار، ويمتلك أكبر دخل قومي في العالم حيث يزيد عن 7000 مليار دولار، ومن بين أكبر عشر دول متاجرة في العالم، هناك سبع منها من دول الاتحاد، كما تنتج دول الاتحاد مجتمعة أكثر من أي دولة في العالم من صناعة السيارات والمواد الطبية والأدوات الصناعية والسلع الهندسية ويعتبر أكبر سوق عالمي في مجال الانفاق على البحث العلمي وتطويره، كما

1 – أنور الهواري، الاتحاد الأوروبي: تساؤلات عربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 141، أكتوبر 2000، ص 75.

تعتبر كل من (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا وبريطانيا)، نصف أعضاء الدول الصناعية الثمانية التى يطلق عليها G8 قبل أن تنضم إليها الدول الأخرى، واثنتان من دول الاتحاد (فرنسا وبريطانيا) أعضاء دائمون في مجلس الأمن الدولي ويملكون السلاح النووي. [1]

–أما فيما يخص الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط فهذا الأخير يسعى إلى إثبات وتأكيد وجوده اقتصاديا وسياسيا في هذه المنطقة خاصة المنطقة المغاربة لكل من الجزائر، تونس والمغرب، حيث أخذت دول الاتحاد الأوروبي تبحث عن نفسها في المنطقة المغاربية من خلال أدوات سياسية واقتصادية وأمنية لتدعيم النفوذ وتحقيق مكاسب سياسة و تهدف من خلالها إلى تفعيل مركزها الدولي الصاعد.

–ويظهر اهتمام أوروبا بالمنطقة المغاربية منذ التاريخ حيث كانت الدول المغاربية مستعمرات أوروبية وذلك ما يجعل للضفتين روابط تاريخية أثرت على المجتمعات المغاربية، فبعد نهاية الحرب الباردة يعود الدور الأروربي في المنطقة المغاربية، حيث سعت الدول الأوروبية إلى تطوير سياسات التعاون بين الضفتين عن طريق طرح مبادرات عديدة منها الشراكة الأورومتوسطية، سياسة الجوار الأوروبية وصولا إلى الاتحاد من أجل المتوسط يهدف إلى انشاء منطقة السلام والإزدهار والأمن وتحرير التجارة. [2]

–فمن خلال ما رأيناه يظهر لنا أن الاتحاد الأوروبي فاعل دولي حقيقي وقوي يثبت مكانته في الساحة الدولية، وينافس الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المتوسط، فإذا كان هذا الطرف من الشراكة يتسم بهذه الصفات، فماذا عن الطرف الأخر الذي يتمثل في الجزائر؟

1 – أحمد سعيد توفل، مرجع سابق ، ص 11 إلى ص 12.

2 – جعفر عدالة، تطور سياسات الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 318، 19 ديسمبر 2014، ص 02.

المطلب الثاني:مؤهلات الاقتصاد الجزائري

في الوقت الذي كان فيه الاتحاد الأوروبي يحقق موجات من التكامل والتطور، كانت الجزائر تسعى إلى بناء دولتها الوطنية، فكما رأينا في الفصل الأول، بعد استقلال الجزائر في 05 جويلية 1962، انتهجت النظام الاشتراكي، حيث بعد الخراب الذي تركه المستعمر في كل المجالات وجدت الجزائر صعوبة بالغة في إعادة تأهيل البنية التحتية وإعادة الروح إلى هذه القطاعات، فبذلك عقدت السلطات برنامج طرابلس في جوان 1962 يهدف إلى إرساء الاستقلال الاقتصادي من خلال تطبيق النظام الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي، والذي ينتهج التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني قصد تحقيق الأهداف التنموية وبناء اقتصاد قوى، حيث عرفت جملة من المخططات التنموية تمثلت في: [1]

- المخطط الثلاثي 1967-1969.
- المخطط الرباعي الأول: 1970-1973.
- المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977.
- المخطط الخماسي الأول: 1980-1984.
- المخطط الخماسي الثاني: 1984-1989.

لكن كل هذه المخططات لم تحقق ما كان مرجوا منها، فبحلول سنة 1986 وما رافقها من انهيار أسعار النفط على الساحة الدولية، مما أدى إلى انهيار الاقتصاد الوطني نظرا لاعتماده على قطاع المحروقات، فبفشل المخططات التنموية أصبح مفروضا على الدولة إعادة النظر في السياسة المنتهجة على المستوى الاقتصادي. [2]

-بعد انهيار سياسة الاقتصاد الموجه، أصبحت الجزائر أمام خيار واحد وهو الدخول في اقتصاد السوق وفتح أبوابها للاقتصاد العالمي والعولمة الاقتصادية، قصد

1 - عبد العزيز وطبان، مرجع سابق ، ص 131.

2 - نعمية زيرمي، مرجع سابق ، ص 129.

تحقيق النمو الاقتصادي والخروج من الأزمات التى كانت تتخبط فيها بسبب المديونية والأزمة البترولية. [1]

-وبناءا عن ذلك ظهر اقتناع الجزائر بالاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد عن طريق تطبيق مبادئ اقتصاد السوق، مما أدى بها بالقيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية، مما أجبرها على اللجوء إلى نصائح صندوق النقد الدولي، حيث منح هذا الأخير قروض الجزائر تقدر بـ 300 مليون *DTS بالمقابل تصحيح الجزائر لأوضاعها الاقتصادية على المستوى الكلي عن طريق تطبيق مبادئ اقتصاد السوق وفتح أبواب الاقتصاد الجزائري للاقتصاد العالمي. [3]

-فإنتقال الجزائر نحو اقتصاد السوق، يستلزم عليها تكريس مجموعة من المبادئ الليبرالية التالية:

1-مبدأ حرية التجارة والصناعة:

قامت الجزائر بتكريس هذا المبدأ في المادة 37 من دستور 1996، و التي تنص على أن: " ***حرية التجارة والصناعة مضمونه، تمارس في إطار القانون.***"

2-خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية:

وكان ذلك عن طريق برنامج الإصلاح الاقتصادي للخوصصة، حيث يوصي صندوق النقد الدولي بتصفية وحدات القطاع العام أو بيعها للخواص.

3-إزالة الاحتكارات العمومية:

دخلت الجزائر مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في سبيل إزالة الاحتكارات العمومية بصفة تدريجية، وفتح معظم النشاطات التي كانت على الدولة أمام المبادرة الخاصة.

---

1 – نعيمة زيرمي، مرجع سابق ، ص 135.

* DTS : droit de tirages spéciaux أو حقوق السحب الخاصة، احتياطي دولي أنشأة صندوق النقد الدولي، ويتم قيمته اعتمادا على سلة من أربعة عملات دولية أساسية وهي: اليورو، الدولار الأمريكي، الين الياباني والجنيه الاسترليني.

3 – الشيخ الدواوي، الإصلاحات الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص 259.

4-تشجيع الاستثمارات عن طريق إلغاء النصوص المقيدة لها:

وذلك بعد صدور قانون الاستثمارات سنة 1993، الذي يسمح للخواص سواء محلي أو أجنبي بقيام بالاستثمارات في الجزائر.

5-تكريس مبدأ حرية الأسعار:

وذلك عن طريق تخفيف الدولة من حجم تدعيمها للأسعار وبناء اقتصاد السوق عن طريق معادلة الوفرة والطلب اعتمادا على قواعد المنافسة. [1]

*بينما كانت الأوضاع الاقتصادية في الجزائر تشهد تغيرا جذريا، وتحولات كبرى فرضتها التغيرات العالمية، فالأوضاع الاجتماعية والسياسة دخلت في أزمة عميقة، فقد عرفت الجزائر تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية في الفترة 1988 والتى تدعى بالعشرية السوداء، بحيث عرفت إنتشار الإرهاب و غياب الامن وفشل السلطات في السيطرة على الوضعية فسببت هذه الفترة خرابا تقريبا كلي في هياكل الدولة.

*فإذا قمنا بالمقارنة بين الطرفين نجد تفاوت كبير يحكم الطرفين، فمن جهة الاتحاد الأوروبي كقوة دولية، ومن جهة أخرى الجزائر في مرحلة إعادة بناء الدولة أو في مرحلة انتقالية تسعى إلى تحقيق التنمية والاستقرار، فهل يمكن اعتبار أن الشراكة الأوروجزائرية أدت لتحقيق التنمية والاستقرار للجزائر؟ أم هي إستراتيجية أوروبية للحفاظ على مصالحها في المنطقة؟

المبحث الثاني: الشراكة الأوروجزائرية بين الأهداف والواقع

ترتكز أهداف الجزائر من الشراكة الاوروجزائرية على تحقيق التنمية عن طريق الاستفادة من الخبرة الأوروبية بالتحويل التكنولوجي و التعاون التقني، بينما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تقوية نفوذه و تحقيق أمنه الطاقوي و كذا الحفاظ على مصالحه.

1 – نعيمة زيرمي، مرجع سابق، ص 141.

المطلب الأول: أهداف الاتحاد الأوروبي من الشراكة الأورومتوسطية

تتمثل أهداف الاتحاد الأوروبي فيما يلي: [1]

-الرغبة الأوروبية في القيام بدور مؤثر في السياسات العالمية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى (كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان)، وذلك بإقامة منطقة إستراتيجية (سياسية واقتصادية) أوروبية متوسطة، ما يمكن الاتحاد الأوربي من تقوية موقعه في الساحة الدولية من جهة ومن جهة أخرى التكيف مع الاتجاه الواسع للأقلمة وضمان صحة أوروبا في الاقتصاد العالمي وذلك عبر توسيع نفوذه في منطقة حوض المتوسط.

-العمل على توفير عوامل استقرار في دول جنوب وشرق المتوسط من خلال العمل على احداث دعم متواصل للنمو، ورفع مستويات المعيشية فيها بدعم وتشجيع الاصلاح الاقتصادي .

-تدعيم الاستقلالية الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التى تدعم بناء اتجاه شرق أوسطي في مناطق التبادل والتعاون الأوروبي المتوسطي بشكل خاص.

-تطوير عملية الاندماج الأوروبي.

-تدعيم إبراز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض البحر المتوسط.

-التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها الزاحفة من دول الجنوب المتوسط والحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

1 - أبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، رسالة ماجستيرا غير منشورة جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم والاقتصادية والتجارية في علوم التسيير(2)20-20B، ص 123.

-تدعيم وتشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير، ودعم سبل التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في مجالات البيئة، الطاقة، الاستثمار.

الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط من مزايا حجم كبير.[1]

2-أهداف الجزائر من الشراكة الأورومتوسطية:

والتى تكمن فيما يلي: [2]

-الرغبة في إقامة تشاور سياسي وتعميقه حول المسائل الثنائية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

-توسيع الدعم والمساندة للجزائر في جهودها الرامية إلى الاصلاح والتعديل والاقتصادي، وكذا تحقيق التنمية الاجتماعية.

-الرغبة في إنشاء تعاون يدعمه حوار منتظم في ميادين الاقتصاد، العلوم التكنولوجيا والثقافة.

-إيجاد مناخ ملائم لتنمية علاقاتهما الاقتصادية والتجارية وكذا في مجال الاستثمار.

-توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتعزيز علاقتهما وتعاونهما.

-تشجيع التبادلات البشرية لاسيما في إطار الإجراءات الإدارية.

-تشجيع الإندماج المغاربي بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية مع الدول الأوروبية.

-التعاون في ميدان القضاء والشؤون الداخلية.

-فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية.

---

1 - إبراهيم بوصلحة، مرجع نفسه.

2 - بن سنونة العجال، اتفاق الشراكة الأوروجزائريو وآثاره على الاقتصاد الوطني رسالة ماستر منشورة (جامعة خميس مليانة كلية الحقوق والعلوم السياسة قسم الحقوق 2013-2014، ص ص 20-22.

-تساعد الشراكة على تخفيف العبء على ميزان المدفوعات حيث سيتم التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط، كما تساعد أيضا على رفع الطاقات التصديرية للبلد والتقليل من الوردات.

-تشجيع المساهمة المحلية إلى جانب الشريك الأجنبي.

-سهولة اكتساب الأسواق المحلية والحصول على المواد الأولية وبراءات الاختراع والابتكارات واليد العاملة الرخيصة.

-الحصول على امتيازات وإجراءات تفضيلية في هذه الدول لا يمكن أن تحصل عليها بلدانها الأصلية.

-الإنتاج بتكاليف منخفضة.

-التحويل التكنولوجي وتحويل منهاج التسيير وإمكانية الحصول على التمويل. [1]

المطلب الثاني: واقع الشراكة الأوروجزائرية

أحصت المبادلات التجارية للجزائر سنة 2010 ما يقارب 97 مليار دولار مسجلة زيادة بنسبة 14،5 بالمئة سنة 2009، والتي قدرت بـ 14 مليار دولار سجلت المبادلات في 2009، 83 مليار دولار مقابل 118 دولار عام 2008، بانخفاض حدد بـ 29،6 بالمئة وذلك بسبب تراجع الصادرات الناتجة عن الإنخفاض الكبير لعائدات المحروقات، وترجع العلاقات الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق الشراكة الموقع في 21 أفريل 2002 بافالنسيا الإسبانية، الذي دخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005 لإنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين.

يعد الاتحاد الأوروبي منطقة متميزة بالنسبة للجزائر وذلك من خلال التبادل التجاري، وحسب تقرير أعدته الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية فقد بلغ حجم التجارة بين

1 - جمال بوزكري، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، منشورة (جامعة وهران، كلية العلوم والاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجربية، 2013/2012(، ص 80.

الطرفين 45،4 مليار دولار في 2010 وتشمل أكثر من 20 مليار دولار من الواردات و28 مليار دولار من الصادرات.

فيما يتعلق بالواردات وحسب التصنيف الجغرافي، فإن أوروبا تهيمن على واردات الجزائر بنسبة 60٪ من مجمل الواردات الجزائرية ومن بينها 98٪ من دول الاتحاد الأوروبي و11٪ من الدول الأوروبية خارج الاتحاد.[1]

الجدول: يبين حجم الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي الوحدة مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات	5256	5903	6732	7954	10097	11225	11729	14427	20984	20772	20704

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع نسبة الواردات في الجزائر من حيث السعر والحجم وذلك بعد سريان اتفاقية الشراكة باعتبار الاتحاد الأوروبي موردا مميزا للجزائر.

ويتم تأمين واردات الجزائر من خمسة دول وهي فرنسا، إيطاليا، إسبانيا والصين وتعتبر فرنسا أهم مورد للجزائر بنسبة 15٪ وتمثل حصة الواردات من أوربا حسب مجموعات الاستعمال 52٪سلع وتجهيزات صناعية و59٪ سلع و 37٪ مواد استهلاكية غير غذائية.

الجدول: يبين حجم الصادرات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي الوحدة مليون دولار

مليون دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	13792	12344	12100	14503	17396	25593	28750	26833	41246	32186	28009

المصدر الديوان الوطني الإحصاء ONS

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع نسبة الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي من حيث القيمة ويعود ذلك إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

1 – جمال بوزكري، مرجع سابق، ص 151.

-وبعد تقيم لأثار اتفاق الشراكة وهذا منذ دخوله حيز التنفيذ سنة 2005 إلى غاية 2015 مجموعة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي لم يصل إلى 14 مليار دولار خلال العشر سنوات بينما بلغت الوردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي 220 مليار دولار في نفس الفترة أي 22 مليار دولار سنويا.

وحسب المدرية العامة للجمارك خلف هذا الاتفاق عجز بأكثر من 700 مليار دج للمداخل الجزائرية منذ تطبيقه سنة 2005، 2015.

كما أدت هذه الشراكة غير المتكافئة بالحكومة الجزائرية إلى القيام سنة 2010 بتجميد أحادي الطرف لامتيازات التعريفية الممنوحة للاتحاد الأوروبي، وبعد الدخول في مفاوضات تم التوصل إلى حل وسيط حول تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر المقرر في 2017 إلى سنة 2020. [1]

المبحث الثالث: انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الوطني

بعد إبرام الجزائر للاتفاقية الشراكة ودخولها حيز التنفيذ في2005، أحدث ذلك تأثيرا على الاقتصاد الجزائري سلبيا وإيجابيا.

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للشراكة الأوروجزائرية

1-الآثار الإيجابية:

تشمل هذه الآثار مختلف القطاعات منها الصناعية الزراعية التجارية والجمارك والتى يمكن تلخيصها فيما يلي:

-دعم الاتفاق للاستثمارات الأجنبية التي ستساهم في الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

-سيعمل الانخفاض الجمركي على تخفيض تكلفة رأس المال في الجزائر ورفع كفاءة الأداء الصناعية.

1 - التلفزيون الجزائري الجزائر والاتحاد الأروربي، 2017/03/13.

-استفادة المؤسسات الجزائرية من سوق الدول الأوربية المفتوحة، التى تتميز بحجم 450 مليون نسمة بالإضافة إلى القدرة الشرائية العالية لسكان الاتحاد الأوروبي.

-مبدأ حماية المنتوج الوطني: إذ يعطى اتفاق الشراكة الجزائر إمكانية التدخل لحماية القطاعات الصناعية، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات استثنائية في شكل استرجاع أو زيادة الحقوق الجمركية لفترة محدودة.

-إذا اشتدت المنافسة في المستقبل، قد يشكل حافزا للجزائر، لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي والاهتمام به.

-فتح أمام الجزائر فرصة لتصدير منتجات ذات مزايا مثل التمور، الطماطم، الحمضيات، لحوم الأغنام ومن ثم النفاذ إلى الأسواق الأوروبية وذلك بتحرير المبادلات الخاصة بالمنتوجات الفلاحية، لكن شرط تحسين الإنتاج وتحقيق فائض التصدير. [1]

المطلب الثاني: الأثار السلبية للشراكة الأوروجزائرية

1-آثار الاتفاقية على المالية العمومية:

- الضغط على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموعة إيرادات الدولة.

2-الآثار على التجارة الخارجية والميزان التجاري:

- عدم تمتع السوق الجزائرية بخاصية التنوع وتعرضها للصدمات الخارجية.

-يؤدي التفكيك الجمركي إلى حدوث ضغط على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوربا وعدم استفادة الجزائر من أي مزايا تفضيلية اتجاه السوق الأوروبية وذلك للأسباب الآتية:

-أن أوروبا منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، مما يجبرها على منح جميع الدول الأعضاء نفس المزايا التي تمنحها لأية دولة أخرى.

1 - جمال بوزكري، مرجع سابق، ص ص 164-166.

-أن الرسوم الجمركية المفروضة على الدول الأوربية ليس لها تأثير على تقليص الورادات إلى أوربا، بل تعتمد على معايير أخرى (الصحة، البيئة، الفن، معايير الجودة) تؤدي إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حالة عدم التطابق مع هذه المعايير.

3-الآثار على النسيج الصناعي:

-رفع الاحتكار التي ظلت تعمل في إطاره وتحت طاولة الأرباح غير الطبيعية المتولدة عن الحماية الإجبارية المفروضة من طرف الدولة.[1]

-عدم مراعاة الموصفات الجودة

-التدهور الوضعية المالية للمؤسسات المالية.

4-الآثار المترتبة على القطاع الزراعي:

- ضعف المردود الزراعي.

- عجز المنتجات الزراعية الجزائرية على المنافسة وذلك لتمسك الاتحاد الأوروبي بالسياسة للزراعة المشتركة.

- النقائص في مجال المكنة واستعمال المخصبات، بحيث مازالت، بعض المناطق الريفية تستخدم الآلات التقليدية ومبيدات ضعيفة المفعول.

5-الآثار على الإدخار، الاستثمار وميزان المدفوعات:

-زيادة العجز في الميزان التجاري والحساب الخارجي، وذلك لانخفاض المدخرات وزيادة الاستثمار.

-ضعف مستوى المدخرات المحلية وبالتالي اللجوء إلى موارد التمويل الخارجية مما ينتج تفاقم المديونية.[2]

---

1 - سمينة عزيزة، الشراكة الأوروجزائرية بين كتطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنميةو المستقلة " مجلة الباحث ع 9(2011) ص ص 155-156.

2 - سمينة غزيزة، مرجع سابق، ص 157.

6-آثار الاتفاقية على العمالة:

إن تعزيز المبادلات التجارية يؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات مما يؤدي إلى نشوء البطالة.

-إن غزو السلع الأوروبية ذات جودة عالية وسعر منخفض نتيجة رفع الحماية، يتسبب عنه انخفاض في الطلب الكلي على المنتوج المحلي الأقل جودة والسعر المرتفع مما يتسبب في غلق مؤسسات اقتصادية عمومية وخاصة ويترتب عنه تسريع العمال. [1]

خاتمة الفصل

تميزت الشراكة الأوروجزائرية بعدم التوازن ،كون الإتحاد الأوروبي ككتلة قوية و الجزائر كدولة في طريق النمو كما يسعى الإتحاد الأوروبي من خلال هذه الشراكة إلى المكاسب و ضمان امن وإستقرار الضفة الشمالية.

1 -أسماء بولحية، الشراكة الأوروجزائرية من 1999-2014 الواقع والأفات، رسالة ماستر غير منشورة (جامعة 08 ماي 1943، قالمة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014، ص 79.

خاتمة:

بعد دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال طرحه لمبادرة الشراكة مع الدول المتوسطية إلى توسيع نفوذه العالمي، خاصة بعد الزحف الأمريكي و الصيني على المنطقة، حيث كانت الأهداف المعلنة في الشراكة ترتكز على جعل منطقة المتوسط منطقة الأمن و الاستقرار و الرفاه الاقتصادي، عن طريق تحقيق التنمية و الاستقرار لبلدان جنوب المتوسط وفق خطط و استراتيجيات مشتركة، و لكن الواقع يثبت العكس حيث هذه الأهداف تتلاشى يوم بعد يوم لتنحصر في جعل البلدان المتوسطية أسواقا أوروبية من خلال إلغاء القيود و الحواجز الجمركية مما يؤدي إلى ركود الصناعات المحلية لهذه البلدان عن المنافسة مع القوة الصناعية الأوروبية.

- يجسد اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي علاقة القوي بالضعيف، حيث أن الاتحاد الأوروبي كتلة اقتصادية مؤهلة تضم عدة بلدان جد متطورة تكنولوجيا و تملك مؤسسات تنافسية عالية، بينما يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، لا يمتلك مؤسسات تنافسية، و بذلك فهو مرهون بأسعار المحروقات، وهذا ما يفسر لنا أن التحديات التي تواجه الشراكة الأوروجزائرية من عدم الاستفادة من ايجابياتها خاصة من الطرف الجزائري ليس راجع للعوامل الخارجية بل يكمن في طبيعة الاقتصاد الجزائري، و بذلك يمكننا إثبات صحة الفرضية الأولى.

- يتمثل مشروع برشلونة لشراكة الأورومتوسطية مبادرة أوروبية الأصل اتجاه دول جنوب المتوسط، فمن أجل تحقيق هذا النوع من المبادرات يستلزم السير على نظرية الاعتماد المتبادل من أجل تحقيق التكافئ والتوازن بين الطرفين وهذا الأمر نجده غائب في حالة الشراكة الأوروجزائرية، كون هذه الشراكة تمنح مزايا عديدة للاتحاد الأوروبي بينما المزايا التي تمنحها للجزائر تبقي جد ضئيلة وهذا لغياب مبدأ رابح رابح، وهذا ما يدفعنا

لإثبات صحة الفرضية الثانية: العلاقات الأوروجزائرية مبنية على التبعية، فبذلك الشراكة الأوروجزائرية تخدم مصالح الاتحاد الأوروبي أكثر من مصالح الجزائر.

- يعد الانفتاح الجزائري على السوق الأوروبية عن طريق تفكيك الرسوم الجمركية في إطار اتفاق الشراكة الأمر الذي ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني بحيث شاهد تراجعا في الإيرادات الجبائية حيث بلغت خسائر الخزينة العامة للجزائر (حسب تصريح وزير التجارة) 2,5 مليار دولار خلال فترة 2009/2005 ومن المحتمل أن تبلغ هذه الخسائر 8,5 مليار دولار سنة 2020 إن لم يتم تعديل رزنامة التفكيك الجمركية، كما قد يؤدي هذا الانفتاح الاقتصادي إلى الغزو السريع للسلع الأوروبية للسوق الجزائرية و هذا ما لا يشجع المؤسسات الوطنية، بذالك يمكننا اثبات صحة الفرضية الثالثة.

قائمة المراجع

أولا – باللغة العربية:

أ)الوثائق الرسمية:

بيان مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010–2014، المتعمد 24 ماي 2010.

ب– الكتب:

1) بخوش، مصطفي. حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب البادرة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط.1، 2006.

2) بن أشنهو، عبد اللطيف. التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962–1990. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

3) بن شهرة، مدني. الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع. ط.1، 2009.

4) الحاج، علي. سياسة دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز الدرمات الوحدة العربية، ط.1، 2005.

5) حسن السيسي، صلاح الدين. الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، مكتبة الأسرة، 2003.

6) دبلة، عبد العالي. الدولة الجزائرية الحديثة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط، 1، 2004.

7) رياض، محمد عبد الرسول كوثر. الجغرافيا الاقتصادية والجغرفيا والإنتاج الحيوي. القاهرة مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. ط.5، 2012.

8) صدام، مريم، الجميلي. الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد. بيروت: دار المذهل اللبناني، ط.2، 2009.

9) عبد الحليم طلبة، مختار. مقدمة في المشكلة الاقتصادية النظم الاقتصادية. القاهرة: كلية الحقوق، 2007.

10) المجزب، محمد. التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط.8، 2006.

11) هني، أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، 1993.

12) وطبان، عبد العزيز، الاقتصاد الجزائري مانعيه وحاضره 1830-1985، الجزائر: ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1992.

ج- المجلات و المقالات والملتقيات:

1) الدواوي الشيخ «الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر إشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة» مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد 25، عدد 02، 2009.

2) صالح مفتاح، «تطور الاقتصاد الجزائري وسيماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول اقتصاد السوق» مداخلة في الملتقي الوطني الأول حول الاصلاحات الاقتصادية والممارسة التسويقية في الجزائر.

3) عدالة جعفر العربي، « تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب.» مجلة العلوم الاجتماعية، عدد 02، 19 سبتمبر 2014.

4) عزيزة سمينة، « الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة» مجلة الباحث، عدد 09، 2011

5) مظلوم محمد جمال الدين، «نحوى استراتيجية مستقلة عربية في إطار الشراكات الدولية (دول للحوار » في الملتقى العلمي: الرؤي المستقلة والشراكات الدولية، جامعة العربية–العلوم الأمنية الخرطوم: كلية العلوم الاستراتيجية، المنعقد في الفترة 3-5 فيفري 2017.

6) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقويم أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية على الزراعة العربية، جامعة الدول العربية، الخرطوم أكتوبر 1999.

7) ناصر سليمان، «التكتلات الاقتصادية الاقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحريات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة–دراسة حالة الجزائر» مجلة الباحث، العدد 01، 2002.

8) الهواري أنور، «الاتحاد الأوروبي: تساؤلات عربية» مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهوام، القاهرة: عدد 141، أكتوبر 2000

9) والي نادية، « الشراكة الأوروجزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري» المجلة النقدية في الحقوق والعلوم السياسية، عدد 02، 2013.

10)فاطمة زهرة زرواط ومحمد مناد، تطور النفقات العمل في الجزائر وأثارها على النمو الاقتصادي لفترة (1999–2014)، مجلة المالية والأسواق على الرابط:

11) https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/329/1/2/26239ص.ص 1–32.

د–المعاجم والموسوعات:

1) الكبالي عبد الوهاب، مرسوعة سياسية، بيرت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1985.

2) عبد الفتاح عبد الكافي إسماعيل، الموسوعة الميسرة المصطلحات السياسية.

مواقع الإلكترونية:

1) نوفل أحمد سعيد، الاتحاد الوروبي في مطلع الألفية التالية الواقع والتحديات في:

http:// faculty.ya.edu.jo/ANufal/lists published%Research//Attachments/83/2D82/8A,pdf 05/09/2017, p2

د– الأطروحات والرسائل الجامعية:

1) برد، راتيبة. الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5. رسالة ماجستر. جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009.

2) بهلولي، فيصل. التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة والأورومتوسطية والانقسام منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقصادية وعلوم التسيير، 2009/2008.

3) بوجلخة، براهيم. دراسة تحليلية وتقيمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، رسالة ماجستر. جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

4) بوزكزي، جمال. الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير. جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجربية، 2013/2012.

5) بولحية، أسماء. الشراكة الأوروجزائرية من 1999-20014 الواقع والأفات. رسالة ماستر. جامعة 08 ماي 1945 قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

6) الحاج، خنبش. التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، أطروحة ذكتوره. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008.

7) زغبي، نبيل. آثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة فرحات عبلس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجربية وعلوم التسيير، 2012.

8) زكري، مريم. البعد الاقتصادي للعلاقات الأورومغاربية. رسالة ماجستير. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.

9) زيرمي، نعيمة. التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. رسالة ماجستير. جامعة أبي بكر بلقايد: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2011/2010.

10) سيال، سعيد. التعاون الأوروبي. المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية 2011/2007، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.

11) شكري، سدي محمد. وفرة المواد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012.

12) العجال، بن سحنون. اتفاق الشراكة الأوروجزائرية وآثاره على الاقتصاد الوطني. رسالة ماستر. جامعة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013.

13) منصوري، نجح. أثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية. أطروحة دكتوره. جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2014.

14) نويصر، بلقاسم. التنمية والتغير ونسق القسيم الاجتماعية. أطروحة دكتوراه. جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 2011/2010.

15) هودي، عبد الجليل. انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة في الجزائر. رسالة ماجستر غير منشورة. جامعة محمد خيضر–بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، 2013.

ثانيا – باللغة الأجنبية:

A – Les Ouvrages :

1) ABDINOUREDINE et autre, Algérie, Maghreb. Le pari–méditerranéen politique, le monde Arabe en débats, Paris : Edition Institue du monde arabe, 2000.

2) Bardo Gristion ,Guellementtre Gouzet, Fabien pierre, moyen-ouient et Maghrel, (clerement-Ferrand, La source d'or, 2010.

3) Délégation de l'union européenne en Algérie, Rapport sur la coopération UE Algérie : Edition 2014.

4) Hani HABEEB, Les partenariat euro-méditerranéen-Le point de vue Arabe, paris : Edictions Rublisud, 2002.

5) MEKIDECHE MUSTAPHA, L'économie Algérienne à la croire des chemins, Hydre-Alger : Edition DAHLEB, 2008

6) Union européenne -l'Algérie, 30 ans de coopération 1979-2009.

B – Les théses et les memoires :

1) BOUABBACHE Aissa, Le partenariat économique et l'accord d'association Algérie-Union Européenne : portée et limites, mémoire de Magistère en sciences économique, option économie et finance international, université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, 2016.

الفهرس

مقدمة	6
الفصل الأول	7
طبيعة الاقتصاد الجزائري	
المبحث الأوّل:الجغرافيا الاقتصاد للجزائر	7
المطلب الأوّل:جغرافيا الجزائر	8
المطلب الثاني: موارد الجزائر	11
المبحث الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري	20
المطلب الأوّل: الاقتصاد الجزائري في المرحلة الإشتراكية	20
المطلب الثاني: الجزائر في مرحلة إقتصاد السوق	32
الفصل الثاني	39
العلاقات الأوروبية الجزائرية	
المبحث الأوّل: تاريخ العلاقات الأوروجزائرية	39
المطلب الأوّل: تطور الإتحاد الأوروبي	39
المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الأوروجزائرية في مرحلة التعاون	44
المبحث الثاني: العلاقات الأوروجزائرية في إطار الشراكة الأورومتوسطية	53
المطلب الأوّل: الشراكة الأورومتوسطية	53
المطلب الثاني: الشراكة الأوروجزائرية(إتفاق الشراكة)	64
الفصل الثالث	71
إنعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الوطني	
المبحث الأول:أطراف الشراكة الجزائرية والإتحاد الأوروبي	71
المطلب الأول:أوضاع الإتحاد الأوروبي	72

المطلب الثاني:مؤهلات الإقتصادالجزائري	75
المبحث الثاني:الشراكة الأوروجزائرية بين الأهداف والواقع	77
المطلب الأول:أهداف الإتحاد الأوروبي من الشراكة الأورومتوسطية	78
المطلب الثاني:واقع الشراكة الأوروجزائرية	80
المبحث الثالث:إنعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الوطني	82
المطلب الأول:الأثار الإيجابية	82
المطلب الثاني:الأثارالسلبية	83
خاتمة..	86
قائمة المراجع	88
الفهرس	94

الملخص:

يتناول هذا البحث واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الاورومتوسطية، حيث الجزائر بدورها كباقي الدول المتوسطية عقدت اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يوم 22 افريل 2002 و دخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005.

يتطرق هذا البحث على طبيعة الاقتصاد الجزائري عن طريق ذكر الأهمية الجغرافية للموقع الجزائري مميزات اقتصادها و أهم نقاط ضعفه و قوته، و المراحل التي مر بها.

كما تطرقنا إلى تاريخ العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي التي عرفت مرحلة التعاون و مرحلة الشراكة، حيث منذ الاستقلال ارتبط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الأوروبي باتفاقية التعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في عقود (الستينات، السبعينات، الثمانينات)، وبعدها تحولت إلى شراكة دائمة بعد إعلان برشلونة سنة 1995.

وفي الأخير نتطرق إلى أهم انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الوطني.

Résumé:

Cette étude traite la réalité de l'économie algérienne dans le cadre du partenariat euro-méditerranéen. L'Algérie, comme d'autres pays méditerranéens, a signé l'accord d'association avec l'Union européenne le 22 avril 2002 et est entré en vigueur en septembre 2005.

Cette recherche traite la nature de l'économie algérienne en mentionnant l'importance géographique du site algérien, les caractéristiques de son économie, les points importants de sa faiblesse et de sa force et les étapes qu'elle a subies.

Nous avons également évoqué l'histoire des relations économiques entre l'Algérie et l'Union européenne, caractérisée par la phase de coopération et de partenariat. Depuis l'indépendance, l'économie algérienne a été associée à l'économie européenne avec la Communauté économique européenne dans les années 1960, 1970 et 1980. Et puis ces relations sont devenues un partenariat permanent après la Déclaration de Barcelone en 1995 Barcelone en 1995.

Enfin, nous abordons les impactes de ce partenariat sur l'économie algérienne.